

العودة إلى المشروعية!

اجتاز اللبنانيون مرحلة صعبة وغير مسبوقه من تاريخهم. فأن يعيش البلد بدون رئيس جمهورية لسنوات، وأن يمدد المجلس النيابي ولايته عدة مرات، قد تتلوها تمديدات أخرى، فذلك ما لم يقع في التاريخ. قد حدث منذ أشهر أن شغل موقع رئاسة الحكومة في بريطانيا عدة ثوان (٤٧) هي الفارق بين تكليف تيريزا ماي ووصولها إلى مقر رئاسة الحكومة.. فكيف ونحن نعيش سنوات دون رئيس ولا مجلس نيابي كامل الشرعية!؟ هناك من يقول أن المجلس سيهد نفسه، وهو الذي يمنح الشرعية وينزعها. لكن برز في المقابل اقتراح يقول بضرورة رفع القضية أمام هيئة دولية.. تفتي بجواز بقاء السادة النواب في منازلهم أو مكاتبهم، دون الحضور الى المجلس النيابي لانتخاب رئيس للجمهورية.. ولترئيس حزب ممثل في المجلس النيابي أن يقول: «اننا لن نذهب إلى أي جلسة لا تضمن وصول مرشحنا إلى الرئاسة، وهذا حقنا..» فهل هذا حقه وحقهم.. أم أنه تعطيل للحياة الدستورية غير مقبول دستورياً.. وان الواجب يقضي بتعديل الدستور كي ينتخب النواب الحاضرون رئيساً للجمهورية، وأن يجري اعتبار المتنعين في حكم المستقلين، فتتوقف روايتهم وتنزع لوحات سياراتهم وتتوقف مواكبهم ومرافقوهم. نتمنى ان يعالج مكتب المجلس هذه الاشكالية، بحضور رئيسه أو غيابه.



ماذا في الاستحقاق الرئاسي
بعدما أصبح اللعب على المكشوف؟
بين سياسة «الكيل بمكيالين»
وحدود «الواجب الأمني»

عشرات القتلى باستمرار الغارات الروسية على حلب
ومعارك في حماة واللاذقية

تحديات تواجه المرحلة الثالثة
من «درع الفرات» حول سوريا



حزب العدالة والتنمية
يفوز بأكثر عدد من المقاعد
بالانتخابات البرلمانية المغربية
لماذا ينجح الإسلاميون في دول المغرب العربي؟

اعتصامات علمائية
احتجاجاً على توقيف
الشيخ بسام الطراس



وجهة نظر

الضرتان:

أمل.. والتيار الوطني الحر

ما زال أهل «الرابية» ينتظرون الرئيس سعد الحريري على قارعة الاستحقاق الرئاسي، لعل الدخان الأبيض يتصاعد من بيت الوسط ليذف النبا السعيد إلى الجماهير العونية التي تحبس أنفاسها وتنتظر الساعة الصفرية التي تجتاح الشوارع إما فرحاً وابتهاجاً، وإما ترحاً واحتجاجاً... وفي خضم هذا الانتظار الشائك تتلاطم الإشارات وتتضارب، وقد كان آخرها تغريدة القائم بالأعمال السعودي في بيروت وليد البخاري، التي تضمنت اشادة سابقة لوزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بالوزير والنائب السابق جان عبيد، ما اعتبر لدى البعض رسالة سعودية سلبية حيال ترشيح العماد ميشال عون ومبادرة الرئيس الحريري الأخيرة، علماً أن عون يقول بحيادية الموقف السعودي ويترك الموضوع الرئاسي اللبناني إلى اللبنانيين.

وفي انتظار الحصيلة النهائية لمشاورة الرئيس سعد الحريري الداخلية والخارجية حول الاستحقاق الرئاسي، يستمر التعارض السياسي بين بكركي وعين التينة على الرغم من المحاولات التي بذلها رئيس المجلس النيابي نبيه بري لإقفال السجال السياسي بين الطرفين عبر الإشادة ببيان المطارنة والموارنة وتبني ما ورد فيه وتوزيع «كعك العباس» في عين التينة احتفاءً بصدور ذلك البيان - النداء. وعلى الرغم من إفاد الرئيس بري للوزير علي حسن خليل إلى بكركي والاجتماع إلى البطريك الراعي الذي لم ينتظر مرور ٢٤ ساعة على هذه الزيارة، حتى بادر في عظة الأحد الماضي إلى رفض الإلزام لرئيس الجمهورية المنتخب بالبند المطروحة على مائدة الحوار الوطني، «على أهمية هذه البنود وفق ما ورد في تلك العظة».

ويبدو المشهد السياسي بين الرابية وعين التينة مختلفاً بعض الشيء، حيث يعمل العماد ميشال عون على توفير ما أمكن من عناصر ايجابية في مطالب الرئيس بري، حيث حصلت مشاركة جزئية عونية في جلسة مجلس الوزراء الأخير، وجرى تمرير الجلسة الروتينية لتجديد انتخاب مكتب المجلس النيابي المفترض انعقادها في ١٨ من الشهر الجاري، بانتظار حلحلة موضوع تشريع الضرورة الذي سيتأثر حتماً بنتائج الموضوع الرئاسي الذي تتضمنه مبادرة الرئيس سعد الحريري. وهذا ما جعل العلاقة بين عون وبري تعيش حالة من الترقب والانتظار، في الوقت الذي يأمل فيه العونيون ألا تدخل مبادرة الرئيس الحريري في حالة من حالات الكوما التي لا يتمناها أحد من أنصار الجنرال عون.

أما رئيس حزب القوات اللبنانية، فإنه ما زال يسبح على شاطئ البحث عن أدلة جديدة تفيد بأن حزب الله هو الذي يعطل الانتخابات الرئاسية، في الوقت الذي يؤكد فيه نائب الأمين العام لحزب الله أن الحزب مصرّ على الجمع التحالفي بين الضرتين: حركة أمل والتيار الوطني الحر.

أيمن حجازي



رياض ابو غيدا.

الى ذلك، احيل الفلسطيني عماد ياسين على المجلس العدلي لمحاكمته في ملف احداث مخيم نهر البارد. وكُفّت العضو في المجلس القاضية ناهدة خداج اجراء الاستجواب التمهيدي الثلاثاء المقبل تمهيداً لتعيين موعد محاكمته. ويشار الى ان ياسين اوقف اخيراً في مخيم عين الحلوة، وهو مسؤول تنظيم «داعش» في المخيم.

أبي رميا: لبنان في انتظار كلمة الحريري

استقبل البطريك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي في بكركي النائب سيمون ابي رميا الذي قال: «جميعنا يعرف أن لبنان في انتظار كلمة الرئيس سعد الحريري عن خياره النهائي في الموضوع الرئاسي، وتحديدًا في ما له علاقة بتأييد ترشيح العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية».

وأضاف: «لسوء الحظ، اعتاد اللبنانيون انتظار كلمة السر من الخارج. ولكنها المرة الأولى التي نرى أن لدينا فرصة لإتمام الاستحقاق الرئاسي في شكل لبناني صرف. ولكن لدينا بعض القادة السياسيين الذين لم يعتادوا ممارسة القرار الحر في ما يتعلق باستحقاقاتهم الداخلية. لذلك نراهم يجولون في دول متعددة لاستشراف مواقف خارجية حول هذا الاستحقاق، ونحن نقول لهم: لا تنتظروا شيئاً من الخارج، قراركم حر، ورئاستكم لبنانية، ويمكنكم أن تنتخبوا رئيساً للبنان».

نصر الله: مستمرون بدعم عون وإن غداً لناظره قريب

أكد الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصر الله استمراره بدعم العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية وتأييده تحول الرئيس سعد الحريري من أجل إيجاد مخرج للأزمة. أطل نصر الله في الليلة التاسعة لعاشوراء، في مجمع سيد الشهداء، متحدثاً عن الأوضاع في سوريا واليمن ولبنان، فقال: «حزب الله منذ اليوم الأول كان خياره واضحاً، وقبل عامين أعلنت بشكل واضح أننا ندعم العماد عون، وهو مرشح طبيعي للرئاسة».

وسال: «إذا انسحب فرنجية فهل ستحصل انتخابات رئاسية؟ قبل اعلان الرئيس سعد الحريري ترشيحه لعون هذا الكلام لا معنى له. هم يريدون مشكلة بيننا وبين حلفائنا. إن غداً لناظره قريب وعند الامتحان يكرم المرء أو يهان. المطلوب حوارات لإيجاد تفاهات والمساعدة على انجاز هذا الاستحقاق. بين المستقبل والتيار تفاهم وليس صفقة. جزء من التفاهم انتخاب عون كمرشح قوي للرئاسة، وفلان كمرشح قوي لرئاسة الحكومة».

في مقر المعهد الفرنسي محوره «دور الصحفيين في النقاش حول إلغاء عقوبة الإعدام»، التي «ان لبنان بلد الرسالة والحرية والانفتاح والثقافة ويمكنه ان يلعب دوراً طليعياً في إلغاء هذه العقوبة في هذه المنطقة». وأكد «التزام فرنسا إلغاء هذه العقوبة غير العادلة، ونذكر أن العدالة البشرية عرضة للخطأ ويمكن ان تخطئ». وأشار الى ان بلاده ألغت عقوبة الإعدام في عام ١٩٨١، بعدما استغرق الأمر الكثير من النقاش وعندما تحدثت جريمة بشعة، هناك دائماً شخص يقول بإعادة عقوبة الإعدام، ولكن إلغاءها قناعة ديموقراطية، وهو الخيار.

«تكتل التغيير»:

تفاهاتنا وطنية

أكد «تكتل التغيير والإصلاح» النيابي أن «جولاتنا التي نقوم بها اليوم، على كل الأطراف أكبر دليل على إيماننا الراسخ بالشراكة الوطنية والحوار والمشاركة والتفاهات التي فعلناها وطنية بامتياز. أكان مع «حزب الله» أم مع «القوات اللبنانية» أم أي طرف سياسي من الممكن أن نلتقي معه»، مشدداً على «أننا نلتقي على الدستور ومحبة الوطن والسيادة والدولة ومبادئها وثوابتها، ونواجه من أجل هذه المبادئ».

وقال أمين سر التكتل إبراهيم كنعان بعد اجتماع التكتل برئاسة ميشال عون إن «الحل لأزمة لبنان ولأزمة النظام والرئاسة والعمل الحكومي والنيابي هو الميثاق والشراكة الوطنية، هذا ليس تنازلاً لأن من يحترم دستوره وميثاقه لا يتنازل بل يكبر، والنضال ليس موقف لحظة بل نضال دائم ومتراكم لتحقيق الأهداف الوطنية».

خليل: تسوية شاملة

ترضي الجميع

رأى وزير المال علي حسن خليل، «أننا على المستوى الداخلي، نحن نعيش أزمة كبيرة، لا تحل بتفاهات ثنائية، أو من خلال إعادة إنتاج تفاهات قد حصلت سابقاً بين اطراف مع بعضها البعض». واعتبر أن «العقد المطلوب هو عقد وطني جامع يحققه من خلال تفاهم وطني واسع بين كل القوى السياسية على قاعدة العناصر الأساسية التي حددتها القوى السياسية في طاولة الحوار».

أضاف خلال كلمة في الصرند: «عندما نقول ذلك لا نتهمج على احد، انما العكس نبارك اي حوار ثنائي داخلي بل ندفع ونشجع على نجاح اي حوار، لكن التسوية الداخلية تستوجب تسوية شاملة قادرة على الاحاطة بهواجس الجميع والوصول الى ما يرضي الكل في مواجهة التحديات، وهذا الامر نفسه نريده تفاهماً لتحقيق مطالب الناس بإعادة تفعيل المؤسسات الدستورية وعدم الوقوف موقف المتفرجين على انهيار وطننا على اكثر من مستوى».

ملاحقة الطراس بتهمة

الانتماء إلى «داعش»

ادعى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر على الموقوف الشيخ بسام الطراس بجرم الانتماء الى تنظيم «داعش» والتواصل معه رغم معرفته بأنه يقوم بأعمال ارامية. كما ادعى على الفارين من وجه العدالة محمد قاسم الاحمد ومحمود ربيع، بجرم تحريض الطراس على ذلك. وأحال الملف على قاضي التحقيق العسكري الاول

تشريع الضرورة لإقرار التعاون الضريبي

قالت مصادر نيابية بارزة أن لامفر من عقد جلسة للبرلمان اللبناني لتشريع الضرورة، وأن لا مصلحة للبلد في ربط انعقادها بإدراج قانون الانتخاب على جدول أعمالها.

وعزت المصادر نفسها السبب الى أن هناك جملة من الاعتبارات الملحة تتصل بمصلحة البلد تستدعي الدعوة الى عقد جلسة لتشريع الضرورة قبل نهاية الشهر الجاري، لإقرار مجموعة من القوانين أبرزها التعاون الضريبي مع منظمة التعاون الأوروبي وتبادل المعلومات في هذا الخصوص، لئلا يقحم لبنان في صدام «مالي» مع المجتمع الدولي.

وكشفت أن تلك لبنان عن إقرار قانوني التعاون الضريبي وتحويل الأسهم في المؤسسات والإدارات والشركات من حاملها الى أسهم اسمية بأسماء الأشخاص المساهمين فيها، كاد يتسبب بإدراج اسمه على اللائحة السوداء من مجلس التعاون الأوروبي لو لم تتدخل فرنسا وإيطاليا وتطلباً تمديد فترة السماح شرط إقرارهما قبل ٤ تشرين الثاني المقبل.

فرنجية عند بري:

مستمر بترشيحي



أكد رئيس تيار «المردة» النائب سليمان فرنجية، بعد زيارته رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة: «إننا مستمرون بترشحنا ولو بقي نائب واحد معنا ولن نراجع عن هذا الموقف. واعتقد ان كل الامور بعد وقت ستتبلور وتظهر بوضوح وسنكون نحن ومن يؤيدنا في موقف واحد ونستمر».

وقال بعد اللقاء الذي جمعه ونجله طوني والقيادي في «المردة» المحامي يوسف فينانوس، بحضور الوزير علي حسن خليل وأحمد بعلبكي، ان الآراء كانت متطابقة مع بري، «وسنكون مع بعضنا في السراء والضراء».

أضاف: سمعنا من الجنرال عون كلاماً عن الديموقراطية والمواقف الديموقراطية، ولذلك لماذا لا تحصل الانتخابات وننزل جميعاً الى المجلس للاحتكام الى التصويت كما قلت، واليوم قد يؤيد الرئيس الحريري العماد عون أو لا يؤيده، وإذا أيد فلننزل الى المجلس ولتجر الانتخابات؟

بون: لقوننة تعليق عقوبة

الإعدام في لبنان

توقف السفير الفرنسي لدى لبنان ايمانويل بون أمام تعليق لبنان تنفيذ أحكام عقوبة الإعدام منذ ٢٠٠٤، لكنه رأى أن هذه الخطوة يجب ان تأخذ «طابعاً رسمياً بحيث لا تتم العودة عنها. وإلغاء هذه العقوبة من الدستور والقانون يمكن أن يزيل الخطر من إعادة هذه العقوبة». ولفت بون خلال لقاء نظمه السفارة

الأمين العام للجماعة استقبال النقيب عامر أرسلان



استقبل الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان الأستاذ عزام الأيوبي، النقيب عامر أرسلان، القنصل الفخري لدولة تشيكيا ورئيس ملتقى التضامن الاقتصادي في لبنان، بحضور المسؤول السياسي للجماعة في الشمال الأستاذ ايهاب نافع وأعضاء اللجنة السياسية، وذلك في مركز الدعوة الإسلامية بطرابلس.

تطرق الحاضرون لآخر مستجدات الواقع اللبناني عامة والطرابلسي خاصة، وكانت وجهات النظر متطابقة حول ضرورة الإسراع بانتخاب رئيس للجمهورية وإجراء الانتخابات النيابية وعودة الحياة الديمقراطية للبلد. كما أثنى أرسلان على دور ومواقف الجماعة ومنهجها الواسع لما تمثله من اعتدال ووسطية، وشكر الأمين العام للنقيب أرسلان زيارته، مؤكداً تعاون الجماعة مع كل الغيورين على المصلحة الوطنية.

لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١.٥ دولار أو ما يعادلها.

خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات

ثمن النسخة

الاشتراكات

كلمة الأمان

القضية السورية حصراً، وهو ما ردّ عليه الكرملين بأنه لانيّة لعقد قمة روسية - أوروبية لبحث الأزمة السورية. ورأت صحيفة «لوموند» في افتتاحيتها أن زيارة بوتين لفرنسا كانت مقررة منذ عام لافتتاح كنيسة أرثوذكسية في باريس!!

لكن، ماذا عن العالم العربي المحيط بسوريا؟! انه يمارس دور المتفرج على المجازر التي ترتكب في سوريا، حتى عندما يتدخل مجلس الأمن الدولي ويحاول اتخاذ قرار ملزم بوقف القتال، لاسيما عبر الطيران الحربي للنظام الحاكم أو الطيران الروسي، فإن الموقف العربي، ممثلاً بالمندوب المصري وهو العضو الوحيد في المجلس، فقد جاء مثيراً للسخرية، إذ أيد مندوب مصر كلا القرارين، الروسي والفرنسي، مما أثار حفيظة الأقطار غير العربية في المجلس وقاد إلى نجاح «الفيتو» الروسي في إسقاط القرارين. أما جامعة الدول العربية فقد اكتفت ببدء إطلاقه أمينها العام الجديد، طالب فيه بوقف القتال في سوريا. كان هذا قبل تازم العلاقات المصرية السعودية، فماذا بعد تردي هذه العلاقات!؟

حتى على المستوى الشعبي العربي، فقد برزت عدة مواقف تجاوزت كل الأعراف والضوابط... إذ حاول البعض الهروب من وصمة العار التي تلطخت بها يدها محتماً وراء شعار الممانعة ودعم المقاومة اللذين ما زال النظام السوري يتمتع بهما، مدّعياً أن الحرب الدائرة في سوريا لا علاقة لها بشعب يسعى لنيل حريته وكرامته، وإنما هي حرب تقودها إسرائيل ضد هذا النظام، مع أن الجميع يعرف أن نظام آل الأسد لم يطلق رصاصة واحدة باتجاه العدو الإسرائيلي عبر هضبة الجولان، منذ حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ التي قادها الراحل أنور السادات ضد الكيان الصهيوني وانتهت إلى وقف دائم لإطلاق النار على الجبهة السورية، ثم إلى اتفاقية كامب ديفيد على الجبهة المصرية. حتى عندما يقوم الطيران الإسرائيلي بشن غارات على مواقع سورية داخل الحدود، أو يقوم باغتيال عدد من رموز المقاومة (عماد مغنية وسمير القنطار..)، فيكتفي النظام -ومعه المقاومة- بالقول أنهم ينتظرون الوقت الملائم للرد على العدوان، وسيكون الرد حاسماً.. لكن دون أي رد، لا من هذا الفريق أو ذاك.

ان محنة الشعب السوري ليست مجرد صراع بين شعب ونظامه الحاكم، وإنما تطوّرت لتكون ذات أبعاد إقليمية وربما عالمية. فليس أمراً عادياً أن يجري اعدام ما بين ثلاثمائة وأربعمائة ألف إنسان، جلهم من الأطفال والنساء.. وان يجري تشريد الملايين داخل سوريا وفي محيطها الإقليمي: تركيا ولبنان والأردن، وان يقف العالم -لاسيما العرب والمسلمون- متفرجين. ذلك أن بعض المراقبين يعتبرون أن العمليات التي تتولاها روسيا وإيران، ومعهما الميليشيات الطائفية على الأرض، تسعى لتغيير الهوية الدينية لهذا البلد. فغالبية النازحين هم من المسلمين (السنة)، ويجري احلال أبناء طوائف أخرى، قادمين من العراق أو باكستان أو إيران.. مكانهم. أما النازحون من أبناء سوريا الأصليين، فهم يتعرضون في الشتات لكل أشكال الاضطهاد، وقد تفشى فيهم تعاطي المخدرات والدعارة والتسول في الشوارع.. مما سوف يجعل عودتهم إلى مدنهم وقراهم عملية بالغة الصعوبة والحساسية.. أفلا يبادر العرب والمسلمون إلى ايجاد مخرج من الأزمة السورية المستعصية. ■

لم يشهد التاريخ الحديث حرباً داخلية، أهلية أو عسكرية، بين شعب محكوم بأسرة حاكمة على مدى ستة وأربعين عاماً، وشعب مظلوم تجري تصفيته وإبادته، أو ترحيله عن مدنه وقراه.. كالحرب الدائرة في سوريا منذ مطلع عام ٢٠١١، إذ سقط مئات الآلاف بفعل الغارات الجوية التي يشنها طيران النظام، والطيران الروسي، إضافة إلى البراميل المتفجرة ومدافع الدبابات. ولا يخجل العالم بعد كل ذلك من الخلاف في مجلس الأمن الدولي حول قرار فرنسي وآخر روسي، سعياً إلى وقف القتال والدخول في مفاوضات جادة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية المستحكمة.

الإشكالية في الحرب السورية أنها لم تعد صراع موالاة ومعارضة، ولا حرب نظام مع شعبه.. وإنما تحولت إلى صراع دولي بين قطبين عالميين: الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، سعياً إلى تقاسم مناطق الشرق الأوسط عبر سوريا التي باتت الطريق السالك الوحيد إلى هذا الهدف. فالرئيس فلاديمير بوتين (ابن المؤسسة الاستخباراتية الروسية) يسعى إلى استيلاء «الاتحاد السوفياتي» القديم، ولو كان ذلك تحت عنوان «الاتحاد الروسي»، لذلك فهو يسعى لإقامة قواعد عسكرية، بحرية وجوية، على الساحل السوري بين طرطوس واللاذقية. وقد أجاز مجلس الدوما الروسي يوم الثلاثاء الماضي اتفاقية نشر مجموعة القوات الجوية الروسية في سوريا إلى أجل غير مسمى. وجاءت الإجازة بعد قرار أصدرته لجنة الشؤون الدولية في المجلس قبل أيام. أما الجانب السوري الذي تقام المنشآت على أرضه فلا أحد يسأل عنه ولا يستأذنه عند إقامة هذه المنشآت. أما الجانب الدولي الآخر «الولايات المتحدة الأميركية» فهي غائبة عن السمع، وربما عن الوعي نظراً لانشغالها بالانتخابات الرئاسية التي تشهد حوارات وسجلات بين القطبين المرشحين هيلاري كلينتون ودونالد ترامب، مما يستدعي -بعد وصول الرئيس المنتخب إلى البيت الأبيض- تشكيل إدارة أمريكية جديدة قد تكون لها مواقف مختلفة عن الإدارة الحالية، وستكون أبرز نقاط الخلاف هي العلاقات الأمريكية مع روسيا، خاصة ما يتعلق منها بالموقف من الأزمة السورية.

أما انعكاسات الأزمة السورية في الساحة الأوروبية فهي لا تقل حدة عما يجري في أنحاء أخرى من العالم. فقد دعا وزير خارجية بريطانيا بوريس جونسون «مناهضي الحروب» إلى تنظيم مظاهرات احتجاج أمام السفارة الروسية في لندن، وذلك خلال نقاش في مجلس العموم البريطاني يدور حول قصف مدينة حلب السورية بالطيران الحربي الروسي. وأثناء النقاش اتهم عدد من أعضاء المجلس روسيا بارتكاب جرائم حرب في سوريا. وبالنسبة لفرنسا فقد تولت طرح مشروع قرار في مجلس الأمن يطلب وقف العمليات الجوية فوق مدينة حلب، وقد حال استعمال روسيا حق النقض في المجلس دون إبرام هذا القرار، مما كان يستدعي وقف تدمير مدينة حلب وسواها من الحواضر السورية.

وانطلاقاً من هذا، فقد قرر الرئيس الروسي (بوتين) تأجيل -أو إلغاء- زيارته المقررة لباريس في التاسع عشر من هذا الشهر، مما يزيد العلاقات الغربية مع روسيا تازيماً، خاصة بعد بيان صادر عن قصر الإليزيه في باريس قال فيه أن أي لقاء بين بوتين ونظيره الفرنسي يجب أن تبحث فيه

الحرب في سوريا من ثورة على النظام إلى صراع دولي!

ماذا في الاستحقاق الرئاسي بعدما أصبح اللعب على المكشوف؟



الرئيس بري والمرشح فرنجية

الرئيس نبيه بري، ومن خلفه حزب الله تحت عنوان «سلة الشروط» السياسية التي يطالب بها الرئيس بري من أجل تمرير الاستحقاق الرئاسي.

فما هي الصورة الجديدة للخلاف حول الاستحقاق الرئاسي، وهل هناك رغبة أصلاً في الوصول إلى تفاهم أو

تسوية تسمح بانتخاب رئيس للجمهورية؟

قبل الحديث عن موقف الرئيس بري والسلة السياسية التي يطالب بها الرئيس العتيق، لا بد من التوقف أولاً عند بعض المواقف الإعلامية التي تناولت مواقف العماد عون بالنقد والتجريح من قبل بعض المؤسسات الإعلامية المحسوبة على حزب الله. فقد أبرزت جريدة السفير في عددها الصادر يوم السبت ٨ تشرين الأول الجاري عنواناً لافتاً في صفحتها الأولى جاء فيه: «حزب الله» يؤدي واجباته.. أين «الجنرال»؟

وقالت: «قام «حزب الله» بواجباته مع حليفه المسيحي الاستراتيجي ميشال عون. سدد له فاتورة الوفاء بأجمل مما كان يتوقعها، وذلك بمجرد أن قرر سعد الحريري أن يضع اسمه على لائحة خياراته.. وصولاً إلى تبنيه نظرياً من دون أي سند سياسي معن حتى الآن»، وأضافت: «إنها معركة خيارات كبرى في المنطقة... في معركة إقليمية ودولية ستترك بصماتها ليس على مستقبل لبنان وسوريا والمنطقة، وإنما النظام العالمي الجديد».

واللافت أن هذه المواقف الإعلامية التي كتبها

عاد الهدوء إلى الساحة السياسية، وعادت الرتبة لتلتعب الوضع السياسي برمته، ولاسيما في ما يتعلق بالاستحقاق الرئاسي.

فبعد الإثارة السياسية المبالغ فيها التي أثارها تحرك الرئيس سعد الحريري تجاه بعض القوى والشخصيات الفاعلة بخصوص احتمال قبول الرئيس الحريري ومعه «تيار المستقبل» بخيار عون رئيساً للجمهورية للخروج من دوامة المرواحة الرئاسية التي شارفت على سنتين ونصف سنة، عاد الوضع إلى ما كان عليه قبل «مشاورات» الحريري الرئاسية، سواء لناحية تمسك كل القوى السياسية بمواقفها من الاستحقاق الرئاسي عامّة، ومن خيار عون رئيساً خاصة، وهو ما عبر عنه بكل وضوح الرئيس تمام سلام بالقول رداً على سؤال عن الاتصالات الجارية لانتخاب رئيس للجمهورية: «أنا مع انتخاب الرئيس اليوم قبل الغد، وترحب بأي مسعى في هذا الإطار... ومعلوماتي أن المساعي جدية، وقد قطعت شوطاً، لكن لانتاج فعلية حتى الآن، ولا تعلم ما إذا كانت ستنتج أو لا ومتى تنتج وكيف».

لأن اللافت في حركة «المشاورات» السياسية التي قام بها الرئيس سعد الحريري، أنها أعادت خلط الأوراق الرئاسية رأساً على عقب، فانتقل السجال حول تعطيل الاستحقاق الرئاسي من «تيار المستقبل» إلى

مع بدء المشاورات السياسية التي أطلقها الرئيس سعد الحريري، وقد كانت «السلة السياسية» هي عنوان الاشتباك مع العماد عون، الذي امتد إلى الخلاف مع بكركي ومع مجمل الساحة المسيحية بعد دخول البطريرك الراعي ومجلس المطارنة على خط الخلاف الرئاسي حول السلة السياسية التي أعلنها الرئيس نبيه بري. ورغم محاولة الرئيس نبيه بري ترطيب الأجواء مع بكركي والبطرك عبر الزيارة التي قام بها وزير المالية علي حسن خليل لبكركي وتأكيده إيجابية العلاقة مع البطريرك الراعي، إلا أن الراعي أعاد التذكير في عظة الأحد بموقفه من سلة الشروط، فشد على أن «سائر المواضع التي طرحت على طاولة الحوار، أو في لقاءات ثنائية، فهي على أهميتها، لا يمكن أن تكون ممراً إلزامياً لانتخاب الرئيس أو شروطاً أو قيوداً على المرشح أو على الرئيس المنتخب، لكونها تخالف الدستور نصاً وروحاً»، وقد دفع ذلك الموقف المستجد للبطرك الراعي الرئيس بري إلى القول صراحة في اجتماع هيئة مكتب المجلس النيابي: «لا أريد عون رئيساً»، وهو ما يؤكد أن معركة الاستحقاق الرئاسي التي يديرها «حزب الله» من وراء الكواليس، سواء عبر الإعلام عبر الصحف والمجلات التابعة له والمتعاطفة معه، أو عبر التعاون والتنسيق مع الرئيس نبيه بري، ليست على أبواب حل قريب، وهي مرتبطة بتطورات الوضع في المنطقة التي يراهن عليها «حزب الله» بقوة في ضوء الصراع الروسي - الأميركي المتفقم حول الوضع في سوريا، وفي ظل التطورات العسكرية الأخيرة في حلب التي أعطت بفعل الغارات الروسية المكثفة الأفضلية النسبية على الأرض للنظام السوري وللميليشيات الطائفية التي تقاتل دفاعاً عنه، وبالتالي وفقاً لما يقوله النائب مروان حمادة، أن «لا شيء يوحي بأن الأمور ستحسم في جلسة ٣١ تشرين الأول»، ملاحظاً أن «حزب الله لا يقول لنا ماذا يريد ويلتزم الصمت المريب».

بالخلاصة، لا تفاهمات ولا تسويات قريبة في ما يتعلق بالاستحقاق الرئاسي، وإذا كان لحركة المشاورات الأخيرة للرئيس سعد الحريري من حسنة فهي، أنها جعلت اللعب على المكشوف. ■

بسام غنوم

بين سياسة «الكيل بمكيالين» وحدود «الواجب الأمني».. مصير البلد على المحك!

مرتكبي تفجيرات، فيما يحكم لسنوات طوال آخرون بأعمال بسيطة؟!

إن الشعور المتنامي بوجود سياسة «كيل بمكيالين»، وهي حقيقة موجودة، يولد يوماً بعد يوم عند شرائح وقطاعات واسعة من اللبنانيين شعوراً بالظلم والاضطهاد والاستهداف، وقد بات ذلك حديثاً في الكثير من المجالس، وبالتالي فإنه يؤجج الصدور مع كل حدث للتحرك من أجل التخلص من هذا الظلم والاضطهاد، وهذا ما من شأنه أن ينزلق بالبلد في أي لحظة غير محسوبة إلى مجهول الفوضى التي لا يعلم أحد كيف يمكن أن تكون نهايتها. لذلك فإن المطلوب من القوى العاقلة والرشيده في هذا البلد، وبشكل سريع لا يحتمل التأخير، وضع ورسم حدود واضحة لدور وواجب العمل الأمني الذي يحفظ أمن البلد واستقراره، وبين عدم شعور المواطن باستنسابية أو غبن أو اضطهاد، ولا يكون ذلك إلا من خلال تفعيل القانون ليكون السقف الذي يتحرك تحته كل المواطنين ويحمي كل المواطنين، وإلا فإن عواقب الأمور في هذا البلد لن تكون محمودة في المستقبل البعيد أو القريب. ■

وبين «سياسة الكيل بمكيالين» التي صارت شعوراً متعاظماً عند معظم اللبنانيين، وإلا فكيف نفسّر توقيف مواطنين على الاشتباه الأمني، واستناداً إلى ما يعرف بوثائق الاتصال، ويمكن أن يجري تصنيفهم على قوائم الارهاب، وأن يبقوا في السجون لفترات طويلة من دون محاكمة، فيما يترك آخرون يعذبون بالأمن من خلال امتلاك السلاح تارة، واستخدامه في الداخل تارة أخرى، وتجاوز الحدود به مرة ثالثة؟! أليس في ذلك «صيف وشتاء تحت سقف واحد؟!» وكيف يمكن مواطناً أن يرتكب جرمًا كبيراً، أو محاولة لإشعال فتيل فتنة طويلة عريضة في البلد، ثم يحبس لبضع سنوات، فيما يبقى آخر بالشبهة لسنوات أطول في السجن؟ وكيف نفسّر إصدار أحكام مخففة على

يبقى المجتمع في حركة اضطراب لا تهدأ ولا تستقر، وبالتالي في حالة استنزاف على كثير من المستويات، فضلاً عن التشققات التي تصيب بنية المجتمع، ولا يكون رتقها من السهل والممكن، والتي تستمر معه للعقود إن لم نقل لقرون.

ما يجري اليوم في لبنان يحتاج إلى رسم حدود دقيقة بين «الواجب الأمني» لحفظ أمن البلد واستقراره،



بعد الاتفاق على المعركة الرئاسية:

التحالف القوي - العوني.. إلى أين؟

كما حصل تقارب بين الطرفين في العديد من الملفات الداخلية وخصوصاً تحت عنوان: الدفاع عن حقوق المسيحيين في لبنان واستعادة الدور المسيحي الفاعل في النظام اللبناني، لكن لا تزال هناك نقاط خلاف بينهما، وخصوصاً حول الموقف من حزب الله والتطورات في المنطقة.

إلى أين تتجه العلاقة بينهما؟

لكن إلى أين تتجه العلاقة بين الطرفين اليوم؟ وما هي أهداف اللقاءات التنسيقية بين مسؤولي القوات والتيار وكوادرهما، التي عقدت مؤخراً في مقر رئيس الهيئة التنفيذية في القوات الدكتور سمير جعجع؟

تقول مصادر قيادية شاركت في اللقاءات التنسيقية بين الطرفين: إن اللقاءات التي تجري اليوم بين مسؤولي القوات والتيار العوني وكوادرهما تهدف إلى تعميق التقارب بين الطرفين وترسيخه، والعمل من أجل تعميم الأجواء الإيجابية السائدة بين قيادات الطرفين على الأوساط الشعبية وقواعد الطرفين.

وتوضح المصادر أن التفاهم الحاصل اليوم بين القوات والتيار قائم على صعيد معركة الانتخابات الرئاسية وحول خوض معركة استعادة الدور المسيحي وتفعيله في النظام اللبناني، وأن هذين العنوانين يشكّلان المساحة المشتركة بينهما، لكن ذلك لا ينفي وجود تباينات عديدة بينهما، سواء على صعيد الموقف من حزب الله وسلاح المقاومة أو لجهة قراءة التطورات الجارية في العالم العربي، أو على صعيد بعض الملفات الداخلية كقانون الانتخابات وبعض المعارك الانتخابية، وكل ذلك يستدعي المزيد من التواصل والتفاعل بين مسؤولي الطرفين لدراسة كيفية تعميم التفاهم المشترك وانزاله من الأعلى إلى القواعد والمؤيدين والأنصار.

وتضيف المصادر: في اللقاءات الأخيرة جرى الاتفاق على العديد من الخطوات العملية من أجل تعزيز التفاهم، وستظهر الأجواء الإيجابية عبر بعض الأنشطة والقرارات الميدانية، لكن ذلك لا يمنع استمرار التباين في بعض المواقف وخوض معارك انتخابية في الجامعات والنقابات.

ويبدو أن العلاقة بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية تمر اليوم بمرحلة انتقالية، وأن حسم المعركة الرئاسية وتحديد أفق المرحلة المقبلة سيكون له تأثير واضح في مستقبل هذه العلاقة. فهل تتجه إلى المزيد من التعاون، أم يعود الصراع السياسي والشعبي والانتخابي بينهما؟ ■

قاسم قصير

عون للمعركة الرئاسية؟

لقد مرّت العلاقة بين القوات والتيار في مراحل عديدة بين التقارب والصراع، وحسبما تشير بعض الكتب والروايات عن الحرب اللبنانية فإن العلاقة بين العماد ميشال عون ومؤسس القوات بشير الجميل كانت جيدة جداً منذ أن كان عون ضابطاً في الجيش اللبناني، وهو كان من المجموعة التي تعاونت مع بشير الجميل ومع القوات في مراحل عديدة، لكن هذه العلاقة تدهورت خلال عهد عون في قيادة الجيش اللبناني، إلى أن انفجر الصراع بينهما بعد أن عين الرئيس الأسبق أمين الجميل الجنرال عون رئيساً للحكومة المؤقتة عام ١٩٨٨ وحصلت بينهما ما سميت آنذاك: معركة الإلغاء، وتجدد الخلاف أيضاً حول الموقف من اتفاق الطائف، فالقوات اللبنانية دعمت تطبيق الاتفاق والعماد عون عارضه، ما أدى إلى شنّ الحرب عليه وإخراجه بالقوة من قصر بعبدا في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠.

لكن بعد نفي العماد عون إلى باريس وسجن الدكتور سمير جعجع، والدعم السوري للنظام اللبناني الذي أقيم بعد اتفاق الطائف، تعرّض مؤيدو القوات والتيار لحرب أمنية وسياسية كبيرة، ما أدى إلى التقارب الميداني بينهما، إلى أن توّحد الطرفان عملياً في ١٤ آذار ٢٠٠٥ بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وتشكيل قوى ١٤ آذار من أجل إخراج السوريين من لبنان.

لكن التقارب بين الطرفين لم يطل كثيراً، فما إن خرج جعجع من السجن، وعاد عون إلى لبنان، حتى عاد الخلاف بينهما، وانفردت تحالف قوى ١٤ آذار، وتحالف التيار الوطني الحر مع حزب الله، وحصل التقارب بين العماد عون والنظام السوري، وعادت الصراعات السياسية والحزبية والإعلامية والشعبية بين الطرفين.

وفي الأشهر الأخيرة شهدت العلاقة بين التيار والقوات تقارباً جديداً بعد أن دعم رئيس تيار المستقبل الرئيس سعد الحريري رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية للمعركة الرئاسية، فاندفع الدكتور سمير جعجع لدعم العماد عون للرئاسة.



عون.. وجعجع

تمرّ العلاقة بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية هذه الأيام بأفضل مراحلها بعد سنوات طويلة من الخلافات والصراعات الدموية، والتباعد في المواقف الاستراتيجية والداخلية.

وقد أدى التوافق بين التيار العوني والقوات على دعم العماد ميشال عون في معركة الانتخابات الرئاسية، التي تعززت العلاقة بين الطرفين والاتفاق على ورقة تفاهم سياسية أعلنت قبل ثلاثة أشهر من مقرر رئيس الهيئة التنفيذية للقوات الدكتور سمير جعجع.

وفي الأيام الماضية عقدت سلسلة لقاءات قيادية بين الطرفين من أجل البحث في كيفية تعزيز هذه العلاقة وتعميمها على المستويات الشعبية والإعلامية، ولا سيما على صعيد كوادر الطرفين وأنصارهما، لكن في الوقت نفسه كان طلاب القوات والتيار يخوضون معركة انتخابية في الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت وجبيل.

فألى أين تتجه العلاقة بين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر؟ وما هي القضايا التي تجمع الطرفين؟ وما هي القضايا التي يختلفان حولها؟ وهل سينتهي هذا التقارب مع حسم المعركة الرئاسية؟

مسيرة العلاقة بين الصراع والاتفاق

بداية ما هي أبرز المراحل التي مرّت بها العلاقة بين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، التي وصلت مؤخراً إلى التفاهم حول دعم العماد ميشال

وائل نجم - كاتب وباحث
عاد خلال الأيام الماضية مشهد الاعتصامات والاحتجاجات إلى العديد من المدن والمحافظة اللبنانية، وإلى مواقف بعض القوى السياسية أيضاً، وذلك بعدما أوقفت الأجهزة الأمنية مفتي راشيا والباقى الغربي السابق، الشيخ بسام الطراس، على خلفية الاشتباه الأمني، كما ورد في بعض المعلومات التي نسبت إلى الأجهزة الأمنية والقضائية. وقد كانت هذه الخطوة كفيلاً بإشعال نار الغضب في نفوس الكثير من المواطنين الذين ساءهم أن يصار إلى توقيف مفت سابق، وشيخ واستاذ جامعي، على خلفية الاشتباه الأمني، ومداهمة منزله وتوقيف نجله أيضاً من دون وجود استنابة قضائية، كما قالت بعض المعلومات، وكل ذلك على خلفية الاشتباه الأمني في التواصل مع جهات مطلوبة، أو مصنفة إرهابية عند الحكومة اللبنانية. وقد تحوّل الغضب إلى حركة اعتصامات واحتجاجات في معظم المناطق اللبنانية، بدءاً من دار الفتوى في بيروت، حيث أكد سماحة المفتي عبد اللطيف دريان «أن المسلمين في لبنان مع القانون وتحتّه، ولكنهم يرفضون الإساءة إلى الكرامات»، كذلك نظمت تحركات احتجاجية في البقاع، وصيدا، وطرابلس، وأمام المحكمة العسكرية، رفضاً لتوقيف المفتي الطراس على الاشتباه الأمني من ناحية، واعتراضاً على سياسة الكيل بمكيالين من ناحية ثانية. فما هي حدود الواجب الأمني الذي يحفظ البلد من الفوضى والانزلاق نحو المجهول، وسياسة الكيل بمكيالين التي يمكن أن تجرّ البلد إلى الفوضى والمجهول؟!

صحيح أن عمل الأجهزة الأمنية اليوم في أي مكان من الدنيا يعمل من أجل تفادي وقوع أعمال تصنف في خانة الجرائم أو الارهاب أو ما سوى ذلك، وقد أتاح المشرّع لهذه الأجهزة في أي بلد من الدنيا هامشاً معيناً يخولها هذا الحق الذي من خلاله تكون في عمليات استباق لأي تخبط أو عمل جرمي، بالطبع فإن ذلك يسجّل لأي جهاز يقوم بأي عمل من هذا القبيل، ولكن مع التشديد على ضرورة عدم انتهاك القوانين التي خولته هذا الحق، ولا الحرمان التي صانته القوانين الدولية لحقوق الإنسان، وإلا فإن الأجهزة عندها تكون قد تخطت وواجبها وسقفها وعملها، وتغوّلت على المجتمع، حتى تحوّل نظام الحكم فيه إلى نظام مستبد لا يشعر فيه ومعه الناس بالحرية والديمقراطية والكرامة، وهذا بالطبع مدعاة للثورات كما حصل في الكثير من الاقطار والمجتمعات. وهذا بالطبع يشكل خطراً على أمن الدول والمجتمعات وسلامتها، فتكون هذه الأجهزة قد خرجت عن الغاية التي وجدت من أجلها، بل على العكس أدت إلى النتيجة المعاكسة من غاية وجودها.

وأما في المسألة الثانية والمتصلة بسياسة «الكيل بمكيالين»، فإن ذلك يشكّل أيضاً مدعاة للشعور بالغبن والظلم من المواطنين، ما يؤدي إلى فقدان الثقة بالأجهزة الأمنية، وتالياً بالقضاء، ومن ثم بالدولة بشكل عام، وهذا بالطبع يقود ويحمل إلى الثورة التي يمكن أن تطيح كل شيء وتولد، من خلال ردّ الفعل، سياسة جديدة تكون أيضاً قائمة على نهج الكيل بمكيالين، وبالتالي يكون المجتمع أمام ثورة جديدة، وهكذا دواليك

الجماعة الإسلامية ترفض سياسة الكيل بمكيالين وتطالب بانتخاب رئيس من خارج الاصطاف السياسي

توقف المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان أمام إعادة توقيف مفتي راشيا السابق، الشيخ بسام الطراس، وما رافق عملية التوقيف؛ وكذلك أمام جديد الاستحقاق الرئاسي وإزاء ذلك أكد الآتي:

١- إننا إذ نؤكد من جديد على بناء دولة المؤسسات والقانون واحترام القضاء، نرفض رفضاً قاطعاً سياسة الكيل بمكيالين، أو أن يتم التعامل مع المواطنين باستنسابية، وهذا ما هو واضح حين يتم توقيف مواطنين على الشبهة أو استناداً إلى وثائق اتصال، فيما يعذب آخرون بأمن البلد ومستقبله وعيشه المشترك دون أي رادع أو محاسبة، وإزاء ذلك نحذّر من أن هذه الاستنسابية تجرّ الولايات على البلاد.

٢- نرفض محاكمة المدنيين أمام المحكمة العسكرية، وندعو إلى حصر صلاحيات هذه المحكمة بالعسكريين، ونطالب بإنهاء ملف الموقوفين الإسلاميين بأسرع وقت ممكن، عبر إحالة ملفاتهم إلى القضاء المدني.

وإزاء الاستحقاق الرئاسي نطالب بضرورة الإسراع بانتخاب رئيس للجمهورية حتى ينتظم عمل المؤسسات، ونشدّد على أن يكون الرئيس العتيد وسطياً لا ينتمي إلى أي من فريقي الانقسام السياسي، في موازاة رفضنا رفضاً قاطعاً فرض أي شخص كرئيس على اللبنانيين بقوة الهيمنة والاستقواء.

عشرات القتلى باستمرار الغارات الروسية على حلب.. ومعارك في حماة واللاذقية

المدينة. واتهمت المعارضة النظام بالقصف قاتلة إنه افتعل ذلك لیتهمها ويمهد لعملية عسكرية ضدها.

التقدم شمالاً بدعم تركي

من جهة أخرى قالت فصائل من الجيش السوري الحر إنها سيطرت على قرية احتياطية بريف حلب الشمالي، بعد اشتباكات خاضتها بدعم تركي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وذلك ضمن المرحلة الثالثة من معركة درع الفرات، بينما أعلنت تركيا الثلاثاء استعدادها للتدخل العسكري بشرق الفرات في سوريا.

وأكد ناشطون أن فصائل الجيش الحر تواصل تقدمها بعد سيطرتها يوم الاثنين على قرية احتياطية، حيث سيمهد تقدمها الطريق للسيطرة على مركز ناحية صوران التي تعد مركز نقل هاماً لتنظيم الدولة في ريف حلب الشمالي، وكذلك بلدة دابق ذات القيمة المعنوية الكبيرة للتنظيم.

وتأتي هذه التطورات بعد يوم من سيطرة الجيش الحر على بلدات عدة شمال حلب، ومنها براغيدة وكفرغان وغزل وطوقلي وشيخ ربح ويحمول وجارز والبل.

من جهة أخرى، قال رئيس الوزراء بن علي يلدرم إن القوات التركية مستعدة لاتخاذ إجراءات في شرق نهر الفرات بسوريا، مشيراً إلى أن الحديث دائماً يكون عن غرب الفرات «ولكن في حال استمرار الأنشطة الإرهابية شرق الفرات فإننا مستعدون لفعل ما يلزم هناك أيضاً».

وفي وقت سابق، أعلن الجيش التركي أنه دمر أكثر من تسعين هدفاً لتنظيم الدولة شمالي سوريا ضمن عملية درع الفرات التي انطلقت يوم ٢٤ آب الماضي.

وسيطرت المعارضة السورية على ١٣٢ منطقة سكنية تمتد على مساحة ١١٠٠ كيلومتر مربع منذ بدء العملية، وهي تسعى للسيطرة على مدينة الباب التي تعد أبرز معاقل التنظيم بالمنطقة. ■

لجان شعبية منهم، مقابل فك الحصار وعودة الماء والكهرباء.

ويتزامن ذلك مع اشتباكات بين المعارضة وقوات النظام في الغوطة الشرقية بريف دمشق، وسط غارات جوية أسفرت عن قتل وجرحي. كما اشتبكت المعارضة مع تنظيم الدولة وقوات النظام في مخيم اليرموك.

وفي درعا جنوب سوريا، قتل ١٢ شخصاً -بينهم تسعة أطفال- وجرح آخرون جراء قصف على مدرسة في الجزء الخاضع لسيطرة النظام في



بلدتي الرويسة والكندة، بينما استأنف فصليل جند الأقصى المنحل اشتباكات مع حركة أحرار الشام قرب بلدة تحتايا، ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى من الطرفين رغم الاتفاق على وقف القتال يوم الإثنين.

كما أفادت مصادر بأن قوات النظام والمليشيات الموالية استعادت السيطرة على تلال الملك ورشا والبركان والدبابات في ريف اللاذقية، وذلك بعد هجوم مضاد على المعارضة التي سيطرت على تلك النقاط مساء الإثنين.

وفي حمص، قتل شخص وأصيب آخرين جراء قصف جوي على بلدات تلبيسة والحولة والعامرية والغنطو، بينما قالت شبكة شام إن ريف حماة الشمالي شهد معارك تمكنت خلالها المعارضة من تدمير دبابتين ومدفعية ومبنى تحصن فيه جيش النظام ببلدة كوكب التي استعادتها المعارضة.

وفي ريف دمشق، أفادت مصادر بأن النظام والمعارضة توصلا إلى اتفاق تسوية في قدسيا والهامة يقضي بوقف إطلاق النار وخروج مئة شخص من الهامة وخمسة شخص من قدسيا مع عائلاتهم إلى إدلب مع تسليم سلاحهم، ثم تسوية أوضاع من تبقى من مقاتلي المعارضة وتشكيل

ارتفعت إلى خمسة وخمسين قتيلاً وعشرات الجرحى حصيلة الغارات الروسية على حلب وريفها يوم الثلاثاء، بينما تواصلت المعارك في حماة واللاذقية. ويتزامن ذلك مع اتفاق النظام والمعارضة على خروج ستمئة مقاتل من بلدتي قدسيا والهامة في ريف دمشق، مقابل فك الحصار عن المدنيين.

ولا يزال نحو ١٥ شخصاً في عداد المفقودين بحي بستان القصر. تركز القصف الروسي على أحياء الميسر والقاطرجي وبستان القصر وقاضي عسكر والشيخ سعيد التي تخضع للمعارضة المسلحة.

وأفادت مصادر محلية بمقتل ١٤ شخصاً وجرح آخرين جراء غارات شنتها طائرات التحالف الدولي على بلدتي منبج وصوران في ريف حلب الخاضعتين لتنظيم الدولة الإسلامية، مما أسفر أيضاً عن دمار في الممتلكات. كما قتل وجرح العشرات من عناصر حركة النجباء العراقية الموالية للنظام أثناء استعادة المعارضة نقاط جبهة الشيخ سعيد جنوب حلب. وسقط قتلى وجرحى أيضاً عندما نسفت المعارضة مبنى لقوات النظام في حي سليمان الحلبي.

مناطق أخرى

وفي إدلب، قال ناشطون إن غارات استهدفت

تحديات تواجه المرحلة الثالثة من «درع الفرات» حول سوريا

بقلم: حسين عبد العزيز

تشهد المرحلة الثالثة من عملية «درع الفرات» ببطءاً لم تشهد المرحلتان الأولى والثانية (السيطرة على جرابلس وعلى الشريط الجغرافي الممتد نحو بلدة الراعي غرباً).

تركيا وفصائل «الجيش الحر» ولأسباب عسكرية، تريد تطويق مدينة الباب من الشمال والشرق قبيل اقتحامها، وهذا ما يتطلب خلوع المنطقة الممتدة من منبج إلى أعزاز من أي وجود عسكري كردي، خوفاً من وجود طابور خامس قد يعرقل العملية العسكرية أولاً، ولعدم تقديم إنجاز عسكري في الحرب ضد «تنظيم الدولة» دون الحصول مسبقاً على مكتسبات ثانياً، ولتجنب تنظيم الدولة من القيام بهجمات التفافية كما حدث مع الهجوم الذي شنّه على معبر أطمه غربي حلب ثالثاً.

لكن أمام تركيا وفصائل «الجيش الحر» مهام صعبة تتمثل في:

- تحرير القرى التي تخضع لسيطرة تنظيم الدولة شمال غرب مدينة الباب (أخترين، صوران، دابق)، ومن دون السيطرة على هذه القرى لن تتمكن تركيا وفصائل الحر من إنشاء منطقة آمنة تمتد من جرابلس شرقاً إلى أعزاز غرباً مع عمق يصل إلى منبج والباب، وهي منطقة تمتد على عرض نحو مئة كيلومتر.

وعلى الرغم من نجاح «درع الفرات» في السيطرة على قرية تركمان بارح الواقعة على بعد ثلاثة كيلومترات شرقي قرية دابق، إلا أن معركة دابق ستكون الاختبار الفعلي الأول للمرحلة الثالثة من العملية العسكرية لفصائل المعارضة، لأن لها عمقاً أيديولوجياً يتجاوز مكانتها الجغرافية.

- معركة الباب تختلف كثيراً عن معركة جرابلس، فالأخيرة لم تكن ذات قيمة عسكرية لكل أطراف الصراع بسبب موقعها الملاصق للحدود التركية، ووقوعها في منتصف المسافة الحدودية بين الشمال الشرقي لسوريا والشمال الغربي، ولإدراك الفرقاء أنها تنضوي ضمن العمق القومي التركي، والمعركة فيها ستكون لصالح أنقرة بطبيعة الحال.

أما الباب، فتشكل المعقل الأهم للتنظيم في حلب وقلعته الرئيسية، وليس من السهولة اختراق المدينة، والمعطيات التي مكنت فصائل «الجيش الحر» بدعم تركيا لن تكون متوافرة في معركة الباب، لأسباب عدة، أهمها البعد الجغرافي واقترب قوات النظام من المدينة، وهنا يكمن أحد أهم الأسباب في إصرار أنقرة على انسحاب الأكراد إلى شرق الفرات كي لا تقع فصائل «الجيش الحر» بين مطرقة قوات النظام في الجنوب وسندان «وحدات الحماية» في الشمال.

وعند هذه النقطة أيضاً يأتي البعد الدولي لمعركة الباب، فالأمر يتطلب ضوءاً أخضراً أمريكياً، لأن السيطرة عليها ستضع فصائل المعارضة المدعومة من تركيا على تماس مباشر مع قوات النظام، وهو أمر مرفوض الآن روسيا وأمريكا.

- إمكانية انتقال قوى إسلامية للقتال مع تنظيم الدولة بعد صدور فتاوى تحرم القتال إلى جانب تركيا والحر، وفي حال حصول ذلك، فإن المرحلة الثالثة من عملية «درع الفرات» ستصبح في مفترق طرق.

- السقف العسكري والسياسي للعملية، فالولايات المتحدة وروسيا لم يسمحا لتركيا بهذه العملية إلا بعيد حدوث ضمانات متبادلة، يتنازل الأمريكيون والروس للأتراك في الملف الكردي، مقابل تأكيد أنقرة أن هدف العملية دحر تنظيم الدولة بالاعتماد على «الجيش الحر» وقوى عربية في الشمال، وعدم الاستعانة بأية فصائل إسلامية، بما فيها «أحرار الشام» المدعومة من تركيا. وإذا كان الواقع العسكري الآن يسمح بهذه المقايضة، فإن الأمر قد لا يكون على حاله بعد أشهر، إذا نجح النظام والروس في الهيمنة على حلب أو على الأقل إسقاطها عسكرياً وإخراجها من المعادلة.

وفي اليوم التالي لحصول ذلك، لن يبقى النظام مكتوف الأيدي حيال المناطق التي يسيطر عليها الحر بدعم من تركيا، وهي مناطق قد تتحول بفعل التغيرات السريعة في الساحة السورية إلى منطقة آمنة أو عازلة، وعليه يرجح أن تعود الأمور إلى مربعها الأول، اللهم إلا إذا كانت صفقة مدينة حلب من ضمن الصفقة الأمريكية الروسية التركية.

وما يدعم وجهة النظر هذه عودة حصار المناطق الشرقية لمدينة حلب، والهجوم الشرس الذي يشنه النظام والروس على المدينة. ■

في بيان للمعارضة السورية: روسيا وإيران دولتا احتلال

قررت الهيئة العليا للمفاوضات التابعة للمعارضة السورية اعتبار كل من روسيا وإيران دولتي احتلال، ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى بحث الوضع في سوريا بعد أن تسبب الفيتو الروسي في شل يد مجلس الأمن.

وخلال مؤتمر صحفي عقد بالعاصمة السعودية الرياض، قال المتحدث باسم الهيئة سالم المسلط إن هذه القرارات تأتي بعد اجتماع طارئ عقد السبت والأحد، وناقش استمرار نظام بشار الأسد وحلفائه. كما أوضح المسلط أن الاجتماع ناقش الوضع الميداني وأثره على العملية السياسية، وأكد أن الهيئة بذلت جهوداً استثنائية لإنجاح الحل السياسي، لكن النظام وحلفاءه قاموا بنسف أسس هذه العملية وتحذوا القانون الدولي والإنساني بارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية سدت أفق العملية السياسية وحولتها إلى مجرد غطاء لعمليات القتل الجماعي للسوريين، قصفاً وتدميراً وحصاراً.

واعتبرت المعارضة السورية أن عقلة روسيا لمشروع قرار فرنسي في مجلس الأمن -يدعو لوقف القصف وتوصيل المساعدات إلى ثلاثمئة ألف محاصر في حلب- يأتي ضمن هذا السياق.

ووفقاً للمسلط فقد خلصت الهيئة العليا للمفاوضات التابعة للمعارضة السورية إلى ما يلي:

- اعتبار روسيا وإيران دولتي احتلال، والتأكيد على أن جميع اتفاقاتها مع النظام باطلة وتعتبر مساساً بسيادة واستقلال سوريا.

- دعوة الجامعة العربية للتدخل العاجل والسريع لحماية استقلال وسيادة سوريا عبر تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك.

- دعوة المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة لتوفير كافة متطلبات الصمود للسوريين وتزويدهم بما يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم وصيانة وحدة وطنهم واستقلاله.

- دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الإنعقاد استناداً إلى قرار الاتحاد من أجل السلام، وذلك بعد شل مجلس الأمن وعجزه عن حماية الأمن والسلم الدوليين بسبب الفيتو الروسي المتكرر، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

- دعوة جميع المنظمات الإقليمية والدولية للقيام بواجباتها استناداً لمبدأ المسؤولية عن الحماية الصادر عن الجمعية العامة عام ٢٠٠٥.

- التواصل مع الدول الشقيقة والصديقة من أجل تفعيل الفقرة ٢١ من القرار ٢١١٨ لعام ٢٠١٣ بعد أن أثبتت لجنة التحقيق المشتركة مسؤولية النظام عن استخدام السلاح الكيميائي عام ٢٠١٣.

- دعوة مجلس الأمن لاعتماد قرار ملزم بوقف القصف الجوي والمدفعي والهجمات ضد المدنيين ووقف عمليات التهجير القسري والتغيير الديموغرافي عبر الحصار والتجويد واليهن المحلية، واعتبار ما تم بشأنه باطلاً وغير قانوني ولا أثر له.

- دعوة مجلس الأمن لاعتماد قرار بإحالة مسؤولي النظام وحلفائه -الذين أعطوا الأوامر باستخدام الأسلحة الكيميائية والفوسفورية الحارقة والبراميل المتفجرة وغيرها من الأسلحة المحرمة دولياً وارتكاب عمليات القتل الجماعي إلى محاكم مختصة.

- تؤكد الهيئة رفضها المطلق وإدانها لكافة الأعمال الإرهابية أياً كان مرتكبها وعلى رأسها إرهاب الدولة الذي يمارسه النظام وحلفاؤه والمليشيات الطائفية والمرتبقة الذين جلبهم.

- دعوة كافة مكونات المجتمع السوري وقواه المدنية والعسكرية للانخراط حول المشروع الوطني وأهداف الثورة السورية.

- تتوجه الهيئة إلى جميع السوريين خاصة الجاليات المقيمة بالخارج لتكثيف جهودها ضد الجرائم التي يرتكبها النظام وحلفاؤه. ■

الشرعية الفلسطينية المأزومة أمام الانتخابات المؤجلة

الفلسطينية. رئيس السلطة هو الذي يعين أعضاء هذه اللجنة، وهي ذات صبغة فتحاوية منذ أن تم تعيينها. حينما نظرت في الساحة الفلسطينية تصدمت بغياب الشرعية، ولا يحاول المتنفذون سد هذه الثغرة الخطيرة التي من شأنها تأجيج المشاعر وتوليد الكراهية والبغضاء بين الناس، والتسبب في الاقتتال الداخلي. والمجتمع الفلسطيني بالضفة وغزة يعاني من ثلاث أزمات خطيرة جداً وهي: أزمة الشرعية وأزمة الهوية وأزمة التوزيع. هذه الأزمات كفيلة بتدمير أي مجتمع إذا تواجدت.

أصدرت محكمة العدل العليا مؤخراً قراراً بعدم شرعية الانتخابات في غزة لأن محاكم غزة غير شرعية، ولم تات على ذكر القدس، وأقرت إجراءاتها في الضفة الغربية. هذا قرار سياسي لأنه لا يتطرق إلى عدم شرعية رئيس السلطة وما ينبثق عنه من تعيينات وقرارات إدارية. هناك عدم شرعية في غزة، لكن المؤسسة السياسية في الضفة غير شرعية أيضاً. واضح أن قضاة محكمة العدل العليا لا يبحثون عن العدل، ويجب مساءلتهم بمجرد تغيير الأحوال السياسية في الضفة الغربية، والساحة الفلسطينية إجمالاً تعاني من عدم استقلال القضاء وتسييره سياسياً. ■

بقلم: عبد الستار قاسم

وكان من المفروض أن تقوم محكمة العدل العليا بطرد كل المسؤولين من مناصبهم ومحاكمتهم على انتهاكهم للقوانين الفلسطينية، والبحث عن طريقة لإقامة شرعية فلسطينية.

محكمة العدل العليا نفسها غير شرعية لأن قضاتها يتم تعيينهم من قبل رئيس السلطة الفلسطينية الذي لا شرعية له، وهو مغتصب للسلطة ويمسك عنوة بزمامها رغم أنف الشعب الفلسطيني. رئيس السلطة الفلسطينية لا يملك حق التشريع أو حق تعيين قضاة لأنه من المعروف ووفق الأعراف الدولية أن قضاة المحكمة العليا يتم تعيينهم من قبل المجالس التشريعية.

أما لجنة الانتخابات المركزية فغير شرعية أيضاً، ومن المفروض أن يتم تعيينها من قبل المجلس التشريعي وذلك وفق توافق مختلف القوى على الساحة

لقد خاض المؤيدون لمنظمة التحرير الفلسطينية الانتخابات المحلية عام ١٩٧٦، وفاز عدد منهم برئاسة المجالس البلدية مثل نابلس وقلقيلية وطولكرم والخليل وحلحول. وقبل الفلسطينيين بإجراء انتخابات للغرف التجارية عام ١٩٩٢ تحت إشراف الاحتلال الصهيوني، ونظراً لذلك جرت العادة على إجراء انتخابات دون تفحص انعكاساتها السياسية والأخلاقية والوطنية والقانونية. لقد توترت الشعب بأعمال تلهيه بصورة كبيرة عن التركيز على الهم الوطني.

الأمر العظيم أن المؤسسات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية تقبل بشرعية إشراف الاحتلال على الانتخابات، لكنها لا تقبل بشرعية إشراف حركة حماس على الانتخابات في قطاع غزة، هذا سلوك مشين ويؤكد أن العرب أشد خصاماً في ما بينهم منهم ضد عدو خارجي.

غزة والقدس

لماذا نتذكر المحكمة العليا الفلسطينية الآن الانتخابات في القدس؟ لقد جرت عدة عمليات انتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم تكن القدس مشمولة في الانتخابات، ولم يثر أحد مسألة الشرعية. لقد جرت الانتخابات وفق إرادة الاحتلال الصهيوني، وبعد موافقته على توفير الأمن يوم الانتخابات في الضفة والقطاع.

عباس لا شرعية له لأن مأموريته انتهت عام ٢٠٠٩، والمجلس التشريعي المنوع من الانعقاد غير شرعي أيضاً لأن مدة صلاحيته انتهت عام ٢٠١٠، ورئيس وزراء السلطة غير شرعي.. الخ. لا يوجد من بيده صلاحيات اتخاذ القرار في الضفة الغربية بما في ذلك قرار ترتيب مواعيد انتخابية،



لماذا تعرقل إسرائيل وصول «السفن» إلى شواطئ غزة؟

خلال مفاوضات القاهرة عام ٢٠١٤ كشرط لوقف الحرب التي شنتها إسرائيل حينها واستمرت ٥١ يوماً. وتفرض إسرائيل حصاراً على سكان القطاع منذ نجاح حركة «حماس» في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني ٢٠٠٦، وشددته في منتصف حزيران ٢٠٠٧.

وتقول الأمم المتحدة إن ٨٠ في المئة من سكان القطاع يعتمدون في معيشتهم على المهنات، مشيرة أن نحو ٤٣ في المئة من إجمالي عدد السكان الذي يقدر بنحو مليوني نسمة، يعانون من البطالة.

ومن جانبه قال جمال الخضري، النائب في البرلمان الفلسطيني، ورئيس اللجنة الشعبية لكسر الحصار عن غزة، إن إسرائيل تخشى من كسر الحصار على غزة. وإن «إسرائيل تعترض السفن، رغم أنها جاءت بطرق قانونية وسلمية، وتقوم بقرصنتها لثني المتضامنين مع غزة عن الإبحار مرة أخرى».

وتابع: «الحصار يشد على غزة، والبطالة ترتفع، والفقر يصل لمستويات غير مسبوقة، والمعابر مغلقة، ما من وسيلة لكسر الحصار سوى هذه السفن».

وتغلق السلطات المصرية، معبر رفح الواصل بين قطاع غزة وأراضيها بشكل شبه كامل، منذ تموز ٢٠١٣ لدواعٍ تصفها بـ«الأمنية»، وتفتحها على فترات متباعدة لسفر الحالات الإنسانية.

ورأى مخيم أبو سعدة أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة، أن إسرائيل تحاول إيصال رسالة إلى المجتمع الدولي بأن غزة ليست محاصرة، ولا تحتاج لسفن تحمل لها الغذاء والدواء. وتابع: «لكن ما تخشاه إسرائيل هو أن يتحول بحر غزة إلى ممر لنقل السفن والبضائع، ما يعني تأسيس واقع فعلي لميناء بحري». وشنت قوات خاصة من البحرية الإسرائيلية هجوماً على سفينة «مافي مرمرة» التركية، ضمن أسطول مساعدات تركية عُرف باسم «أسطول الحرية»، كان متوجهاً إلى غزة يوم ٣١ أيار ٢٠١٠، ما أسفر عن مقتل عشرة متضامنين أترك حينها. ■

تذكرت المحكمة العليا الفلسطينية أن هناك شرعية يجب أن تحرص الأمم والدول والشعوب على إقامتها والإصرار على وجودها، وتجلي هذا التذکر في قرارها الخاص بتأجيل الانتخابات المحلية التي كان من المقرر إجراؤها بتاريخ ٨ تشرين الأول ٢٠١٦ في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقالت المحكمة في قرارها إن التأجيل يستند إلى استثناء القدس من الانتخابات، وإلى عدم توفر شرعية إجرائية في قطاع غزة، على اعتبار أن المشرفين على الانتخابات في غزة غير شرعيين ولا يستندون إلى شرعية منبعتها سلطة رام الله، وقررت المحكمة متابعة القضية في القادم من الأيام.

شرعية الاحتلال

قبل الفلسطينيين قرار الاحتلال عام ١٩٧٢ بإجراء انتخابات محلية. تمنع الفلسطينيون بداية المشاركة، لكن ضغوط الاحتلال خاصة على أصحاب رؤوس الأموال أثمرت ووافقوا على إجراء الانتخابات. جاء الرفض بداية بسبب ما يمكن أن تضفيه الانتخابات من شرعية على الاحتلال. لا يجوز لمحتل أن ينظم انتخابات ديمقراطية وهو نقيض الديمقراطية، فضلاً عن أن القبول بإجراءاته لتنظيم الحياة العامة وإشرافه عليها وحمايته لها يشكل اعترافاً قوياً بشرعية هذا الاحتلال.

مصباح أبو صبيح أسد القدس والأقصى.. شهيداً



أراد الناشط المقدسي مصباح أبو صبيح (٣٩ عاماً) أن يكون صباح يوم الأحد مختلفاً، فبدلاً من أن يسلم نفسه لإدارة سجن الرملة لقضاء أربعة أشهر سجنًا بتهمة ضرب جندي إسرائيلي، كان صاحباً لقرار آخر ومنفذاً لسيناريو جديد، حيث ارتقى شهيداً بعد اشتباك مسلح مع عناصر من الوحدات الخاصة

الأقصى والقدس.

والشهيد أسير محرر وأب لخمسة أطفال، أمضى في سجون الاحتلال ٣٩ شهراً على فترات مختلفة. أما الحكم الأخير الذي صدر بحقه فيتعلق بملف ضرب شرطي في حي «باب حطة» -أحد أحياء البلدة القديمة- عام ٢٠١٣، الذي أعادت المحكمة فتحه، ولبصدر الحكم بالسجن لأربعة أشهر فعلية كان يفترض أن تدخل حيز التنفيذ منتصف الشهر الجاري، لكن شرطة الاحتلال هاتفته وأبلغته بأمر تسليم نفسه.

مع نهاية عام ٢٠١٤ اعتقل الشهيد ليقتضى عاماً كاملاً في السجن، حيث وجهت له تهمة التحريض عبر فيسبوك بعد نشره شعار «بالروح بالدم نفديك يا أقصى»، وما بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥ لم تتوقف سلطات الاحتلال عن مضايقته، وقد اعتقل عدة مرات لأسباب مختلفة، كان يفرج عنه غالباً في اليوم ذاته.

آخر إجراءات الملاحقة للشهيد أبو صبيح اعتقاله وتوقيفه خمس مرات خلال الأسبوع الماضي، بالإضافة إلى قرار بمنعه من السفر حتى نهاية العام الجاري، ومنعه من دخول المسجد الأقصى لستة أشهر، وآخر منع كان يقضي بحرمته الوصول إلى القدس الشرقية لمدة شهر. ■

الإسرائيلية المعروفة بـ«اليسام» في حي الشيخ جراح بالمدينة المحتلة.

اختار أبو صبيح أن يضرب الاحتلال في العمق، فنفذ العملية على بعد أمتار من مقر قيادة الشرطة الإسرائيلية في المنطقة المعروفة إسرائيليًا بـ«جفعات هتموشيت»، أي تلة الذخيرة، وذلك في الوقت الذي تشهد فيه المدينة تشديدات أمنية مكثفة بمناسبة الأعياد العبرية.

وأعلن بيان للناطقة باسم الشرطة الإسرائيلية مقتل اثنين من المصابين، أحدهما عنصر من أفراد وحدة اليسام، والأخرى مستوطنة من سكان القدس.

وأظهر تسجيل مصور بثه نشطاء انكباب عدد من الجنود بالرصاص على سيارة الشهيد أبو صبيح، في حين تمت في وقت لاحق مدهامة المكان الذي أخذت منه الصور.

مشوار طويل

لم يكن الشهيد مصباح أبو صبيح أو «أسد القدس والأقصى»، كما لقبوه، مواطناً مقدسياً عادياً، فطالما كان مدافعاً عن القدس والأقصى، كما تظهر منشوراته على فيسبوك، مما ترتب عليه أن يكون في مرمى قبضة الاحتلال وملاحقته بشكل مستمر، فأعتقل وأبعد عن

شهيد فلسطيني بنيران الاحتلال في القدس

بعد وفاته بوقت وجيز تجنّباً لاحتجاج جثمانه. وقالت لجنة أهالي الأسرى المقدسين في بيان، إن الشهيد أسير محرر أفرج عنه بداية العام الجاري بعد قضائه خمسة عشر شهراً في سجون الاحتلال. ويشهد حي سلوان منذ أيام توتراً شديداً ومواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي عقب مقتل مستوطنين وجرح ثمانية آخرين في عملية إطلاق نار نفذها الشهيد مصباح أبو صبيح الأحد الماضي.

وكان جيش الاحتلال قد أغلق صباح الثلاثاء الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة لمدة ٤٨ ساعة، كما أعلنت الشرطة حال التأهب القصوى في القدس تحسباً لوقوع هجمات فلسطينية تزامناً مع يوم الغفران، أقدس الأعياد اليهودية. ■

استشهد شاب فلسطيني مساء الثلاثاء خلال مواجهات مع جنود الاحتلال في بلدة سلوان جنوب البلدة القديمة في القدس المحتلة.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية أن الشهيد شاب في العشرين من عمره يدعى علي عاطف شيوخ، وقد استشهد بعد إصابته برصاصة في الصدر.

وكان جنود الاحتلال قد منعوا طواقم الإسعاف الطبي من الوصول إلى الشيوخ بعد إصابته.

وقد شيع عشرات الفلسطينيين جثمان الشاب بعد أقل من ساعة على استشهاد. ونذد المشيعون بجرائم الاحتلال وطلبوا بوقف سياسة التصعيد الإسرائيلية.

وأفادت التقارير بأن عائلة الشهيد آثرت دفنه

حزب العدالة والتنمية يفوز بأكثر عدد من المقاعد بالانتخابات البرلمانية المغربية

لمعاقبة الحكومة والتصويت ضدها». يذكر أن الفصل ٤٧ من الدستور المغربي ينص على أن الملك يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب وعلى أساس نتائجها.

تكليف بن كيران بتشكيل الحكومة

كلف ملك المغرب محمد السادس، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية عبد الإله بن كيران، بتشكيل الحكومة، وذلك بحضور عضو الحزب (وزير العدل والحريات) مصطفى الرميد.

ومتفادياً التدخل الرسمي في مسائل التقاليد والآداب. واعتبر بن كيران أنه سيكون أفضل لو تجاوزت نسبة المشاركة ٥٠٪، مشيراً للحاجة إلى بذل مجهود كبير لتشجيع المواطنين على المشاركة في المستقبل. ويشأن ربط البعض -ومنهم سياسيون ومراقبون- «ضعف» نسبة المشاركة في التصويت المذكورة بضعف أداء الحكومة التي قادها في السنوات الخمس الماضية، قال بن كيران إنه كلام غير دقيق وغير صحيح، «لأن الناس المستائين من أداء الحكومة وحصيلة عملها كان عليهم أن يذهبوا لصناديق الاقتراع

حزب العدالة والتنمية المغربي أنه يدرس خيارات تشكيل حكومة جديدة بعد تصدره نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت يوم الجمعة وبلغت نسبة المشاركة فيها ٤٣٪.

ولكن يتعين على حزب العدالة والتنمية التفاوض مع بعض الأحزاب الممثلة في البرلمان الجديد لضمها إلى حكومته المقبلة، لأنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة. ومن أبرز الكتل السياسية المشاركة في الانتخابات حزب الاستقلال المحافظ الذي حل في المرتبة الثالثة بحصوله على ٤٦ مقعداً، والتجمع الوطني للأحرار الليبرالي الفائز بـ٣٧ مقعداً، والحركة الشعبية الفائزة بـ٢٧ مقعداً، إلى جانب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الحاصل على ٢٠ مقعداً.

واستبعد بن كيران في حديثه مواجهة حزبه لصعوبات في تشكيل الحكومة المقبلة، وقال: «غالب الظن أن الوضع سيكون أقل صعوبة من الفترة الماضية».

الاحتفاء بالشعبية

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن مراقبين قولهم إن حزب العدالة والتنمية احتفظ بشعبيته لأنه يتميز بالانضباط والتنظيم.

ولفتت إلى أن الحزب حرص حتى الآن على حصر عمله في المجال الاقتصادي والاجتماعي، متبنيًا نمطاً يميل إلى الليبرالية في ظروف صعبة تشهدا البلاد،

فاز حزب العدالة والتنمية، ذو التوجهات الإسلامية الحاكم في المغرب، في الانتخابات البرلمانية فيها، بحسب بيان لوزارة الداخلية المغربية.

وأوضحت الوزارة أنه بعد فرز جميع الأصوات تبين فوز حزب العدالة والتنمية، برئاسة رئيس الوزراء الحالي عبد الإله بن كيران، بـ١٢٥ مقعداً مقابل ١٠٢ من المقاعد لمنافسه حزب الأصالة والمعاصرة العلماني الذي حشد في حملته الانتخابية ضد «أسلمة» المجتمع المغربي. وجاء حزب الاستقلال المحافظ بالمرتبة الثالثة بحصوله على ٤٦ مقعداً.

وتوزع ما تبقى من مقاعد البرلمان الـ٣٠٥ على الأحزاب الأخرى، فضلاً عن حصة ٩٠ مقعداً إضافية تشكل ما يسمى بالدائرة الوطنية، التي يخصص ثلثها للنساء، والثلث الباقي لمرشحين آخرين من الرجال دون سن الأربعين.

ومنذ فوزه بانتخابات عام ٢٠١١ يقود حزب العدالة والتنمية تحالفاً واسعاً لقيادة البلاد، بعد بروزه كأكبر حزب فيها.

وقال عبد الإله بن كيران بعد الانتصار الثاني لحزبه في الانتخابات: «لقد صوت الشعب المغربي لحزب العدالة والتنمية بكثافة»، وأضاف: أثبت حزب العدالة والتنمية اليوم أن طريق الفوز في الانتخابات يتمثل في «أن تكون جاداً وصادقاً وتكون مخلصاً للمؤسسات، وللملك على وجه الخصوص».

وأعلنت وزارة الداخلية المغربية أن البيانات الأولية

تظهر أن نسبة المشاركة في الاقتراع وصلت إلى نحو ٤٣٪، وتنافس على مقاعد البرلمان ثلاثون حزباً، وتقول الإحصاءات إن عدد الناخبين المسجلين بلغ ١٦ مليون شخص. وقد استبعد حزب العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة المتنافسان تشكيل تحالف مشترك بينهما.

من جهته أعلن



ابن كيران

بن كيران: الشعب المغربي قال كلمته وجازى حزب العدالة والتنمية

أعضاء الأمانة العامة كافة».

وأكد ابن كيران أن حزبه يثبت اليوم «أن الجدية والصدق والصرامة مع المواطن، والحرص على استقرار الوطن، وجعل مصالح البلد فوق أي مصلحة أخرى، والوفاء للمؤسسات وعلى رأسها المؤسسة الملكية، كل هذا أعطى نتائج إيجابية ولله الحمد، تبينها نتائج الانتخابات البرلمانية».

كما أشار إلى أن هذه الانتخابات «تؤكد أن المناورات والمكر والخداع والادعاء والخزعات كلها جميعاً قصير... ولهذا أعلن أن هذه الانتخابات ستكون لها عواقب جد إيجابية على الوسط السياسي، حتى يرى كل واحد نفسه في المرآة ويحاول أن يصحح مساره، ويعلم أن الشعب المغربي لن ينطلي عليه خداعه أو يستطيع الضغط عليه أو يرشيه».

قال رئيس الحكومة المنتهية ولايتها، والأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي، عبد الإله بن كيران، إن «الشعب المغربي جازى حزب العدالة والتنمية بكثافة»، مؤكداً احتلاله لمراكز متقدمة في الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم الجمعة، بحسب إحصائيات أولية. وأضاف ابن كيران في تصريح صحفي بمقر حزبه بالرباط يوم السبت: «أعتقد أن هذا اليوم هو يوم فرح وسرور عمّ الوطن والمغاربة، لأنه يوم انتصرت فيه الديمقراطية، وظهرت فيه الأمور على حقيقتها». وبعد أن استعرض بعض إنجازات حكومته في مجالات مختلفة، قال إن «الشعب المغربي جازى حزب العدالة والتنمية بالتصويت له بكثافة...». وأوضح أن وزراء حزب العدالة والتنمية كافة في الحكومة المنتهية ولايتها «نجحوا في الامتحان... وكذا

الانتخابات المغربية مؤشراً على تقدم الإسلاميين

بقلم: عاطف الجولاني

رسالتان هامتان لمن يهيمه الأمر، وجهتهما نتائج الانتخابات البرلمانية في المغرب التي أسفرت عن فوز حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية المعتدلة بالمركز الأول، وعن حصوله على نتائج تقدّمت على تلك التي حققها قبل أربع سنوات بـ١٨ مقعداً.

الرسالة الأولى للأطراف التي راهنت على انحسار ما يوصف بتيار الإسلام السياسي المعتدل بعد الانقلاب على الربيع العربي، حيث توقع كثيرون أن تكون تراجع الربيع العربي قاصمة الظهر لهذا التيار الذي تعرض لضربات قاسية في السنوات الأخيرة.

غير أن نتائج الانتخابات البرلمانية المغربية، وقبلها النيابية في الأردن حملت إشارات معاكسة، عزز ذلك فوز القائمة الائتلافية ذات التوجهات الإسلامية المعتدلة بالانتخابات الطلابية في الكويت، وثمة من يعزو الأسباب الحقيقية لتأجيل الانتخابات البلدية في الضفة والقطاع إلى تخوف من تقدم متوقع لحركة حماس.

الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة تظهر أن ما تعرضت له الحركة الإسلامية المعتدلة من استهداف وضربات مؤلمة في أكثر من موقع، لم يؤثر في مستوى حضورها الشعبي، وهو ما ينبغي أخذه بالحسبان وقراءته بتمعن.

فاستهداف الحركات الإسلامية المعتدلة لم ينجح بإقصائها عن المشهد أو في إضعاف شعبيتها، بل كانت له انعكاساته السلبية، حيث فتح المجال أمام تنامي خطر الإرهاب والتشدد والتطرف الفكري والسلوكي، وهو ما دفعت ثمنه مجتمعات عربية، وتجاوزتها آثاره لتصل مناطق أوسع في العالم.

وبدا واضحاً أن إشراك الحركات الإسلامية المعتدلة في الحياة السياسية أفضل بكثير من إقصائها وتهميشها ومحاولة شطبها، وتجربة المغرب خير شاهد على ذلك.

فالمؤسسة الملكية كسبت كثيراً من انفتاحها واستيعابها لكافة الأطياف الفكرية والسياسية، وتجاوز المغرب عاصفة الربيع العربي بسلام، وحقق مستوى متقدماً من الاستقرار والتعايش المجتمعي رغم التنوع الفكري والسياسي في البلاد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، كما أن التشدد والتطرف لم يطل برأسه بصورة ملحوظة في المغرب.

حزب العدالة والتنمية كسب هو الآخر، حيث أظهر احتراماً للإرادة الشعبية ولنتائج صناديق الاقتراع التي أوصلته إلى السلطة، وأكد استعداده النام لمغادرتها حال عدم التجديد الشعبي له، كما نجح في بناء شراكة وائتلاف حكومي دام سنوات مع طيف واسع من التوجهات الفكرية والسياسية.

أما الرسالة الثانية فموجهة إلى الحركات الإسلامية، ومفادها أن النجاح في النهوض بواقع المجتمعات وتحقيق مصالح الناس اقتصادياً وتنموياً وخدمياً هو المعيار الأول في تحديد توجهات الناخبين وكسب تأييدهم، وتأتي بقية المعايير والعوامل لاحقة لذلك لا متقدمة عليه.

قد تنجح الشعارات بحسب التأييد الشعبي وبالتالي في توجهات الناخبين قبل الوصول إلى السلطة وممارستها، لكن الأمر يختلف بعد مواجهة التحدي العملي، فمن لا يملك برامج اقتصادية وتنموية لن ينجح في الاختبار. ■

بن كيران شرعية الإنجاز والشعارات المخملية

بقلم: حازم عياد

جدد الشعب المغربي ثقته بحزب العدالة والتنمية ليتقدم على أقرب منافسيه حزب الأصالة بفارق ٢٥ مقعداً.

الرهان عند بن كيران (الأمين العام لحزب العدالة) في الحملة الانتخابية كان على إنجازات حكومته، وليس على الوعود والشعارات الرنانة، متجاوزاً خصومه السياسيين الذين بذلوا جهوداً كبيرة للانتفاضة من إنجازات حكومته، وبذلوا جهوداً مضاعفة في محاولة إيجاد شرخ بين القصر الملكي وبين الحكومة على أمل التأثير في المزاج الانتخابي للمغاربة.

برنامج حكومة بن كيران اعتمد على شرعية الإنجاز الاقتصادي كطريق لتعزيم موقعه في البرلمان المغربي، منبثاً أن جمهور الناخبين معني بالمعضلة الاقتصادية باعتبارها المسؤول الأول عن معاناته، وانعدام المساواة والعدالة في صفوفه، معيداً توزيع الثروة بشكل عادل دون المساس بثوابت الدولة المغربية أو هويتها، ومتجنباً بذلك المعارك الدونكيشوتية التي لا تغير واقع المغاربة بقدر ما تكرس السلطوية، وتعزز النظرة المتعالية والفوقية للنخب والطبقة الاقتصادية المخملية.

الديمقراطية المغربية هي نتاج إصلاح داخلي، وتطبيق واقعي يعكس التوازنات الحقيقية داخل المجتمع، وليس نتاج ضغوط خارجية، ومقاييس أوروبية أو غربية؛ ما يعزز استقلالية الدولة، وقدرتها على تحطيم أزمة الحداثة، والتضارب بين الديمقراطية والتعددية.

تجنب بن كيران وحزبه الانجرار لمعارك تشكل في قبوله الآخر؛ من خلال طرح معضلات أخلاقية مرتبطة بقيم كـ«البكيني» على شواطئ المغرب؛ محاولة قام بها خصومه لتوليد ضغط خارجي على الدولة المغربية وسياساتها العامة، وبقي منحازاً إلى معاناة الشعب المغربي الاقتصادية وهمومه، وساعياً إلى العدالة الاجتماعية، بعيداً عن هموم النخبة المخملية ومعاركها السطحية، ولم يمنح ذلك بن كيران من الإشادة بعلماء الأمة الإسلامية كالإمام مالك بن أنس وشيخ الإسلام ابن تيمية.

تمكن بن كيران من تجاوز العديد من الأزمات التي كان آخرها أزمة النفايات المراد استيرادها من إيطاليا، بوقف الصفقة نتيجة الاعتراض الشعبي، وتعامل بمرونة مع مطالب الشعب، وتجنب الجدل البيزنطي المخملي، مصطفاً مع الشعب المغربي، وعاكساً همومه الحقيقية.

يكن سر نجاح بن كيران بتركيزه على شرعية الإنجاز؛ فالدولة المدنية ليست مجرد شعارات ونصوص قانونية ودستورية نجد مثيلاً لها في روسيا البوتينية، وفرنسا اللاتكنية الإقصائية؛ بل هي عدالة اجتماعية واقتصادية، متجاوزاً بذلك هموم المخملية نحو الهموم الشعبية اليومية، معززاً تجربة المغرب الديمقراطية. ■

أزمات الإقليم تباعد بين القاهرة والرياض.. فإلى أين؟

الرياض مع الملك سلمان أن تقوية المحور الذي تدعمه في مواجهة المد الإيراني بالمنطقة يتطلب استراتيجية جديدة وتحالفات أوسع وأعمق، فبدأت عملية انفتاح أوسع على المحور القطري التركي ما لبثت أن تحولت إلى تحالف، ثم «انفتاح» على الإخوان المسلمين وإن كان نسبياً وحذراً، وقد استقبلت الرياض التجمع اليمني للإصلاح ورفعت القيود عنهم كخطوة ضرورية لمواجهة الحوثيين وإيران.

وهكذا اكتشف السيسي أيضاً أن الإبقاء على حكمه العسكري يتطلب تحالفاً دولياً ضد الإخوان المسلمين في سوريا واليمن وليبيا يتجاوز العلاقات مع السعودية.

منشأ الخلاف

برزت حدة الخلافات بين العاصمتين في سوريا أولاً، حيث سعت القاهرة إلى تعميم رؤية هي أقرب للموقف الإيراني منها للموقف الخليجي عامة والسعودي القطري خاصة، فقد طالبت القاهرة بحل سياسي خارج مخرجات إسقاط النظام على الطريقة الليبية أو حتى على الطريقة اليمنية، وتبنت رأياً يتماشى مع الموقف الإيراني الروسي، محوره إيجاد تسوية سياسية يكون الأسد شريكاً فيها، فيما تتبنى الرياض ودول الخليج موقفاً يعتبر النظام السوري والأسد جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل، وبالتالي إن أي حل سياسي يجب أن يكون على أنقاض النظام.

وفي وقت دعمت فيه الرياض مع الدوحة فصائل عسكرية تقاتل النظام السوري، اتجهت القاهرة نحو دعم الجيش السوري عسكرياً على غرار طهران وبغداد تحت عنوان مكافحة الإرهاب.

ومع تراجع الدعم الاقتصادي السعودي لمصر

لم يكن مفاجئاً أن يعلن وزير الخارجية المصري سامح شكري وجود خلافات مع السعودية حيال سوريا، بل المفاجأة والغريبة تكمن في تأخر إعلان هذه الخلافات بعدما باعدت ملفات المنطقة بين البلدين، ووضعت كلاً منهما في محور إقليمي ودولي مناقض للمحور الآخر. وتتضاعف الغرابة وتتراحم الأسئلة عن الأسباب التي جعلت الطرفين يتمسكان بتحالفهما وإخفاء أي خلاف عن مسامع الإعلام، وإظهار مستوى عالٍ من التحالف كما حدث مع زيارة الملك سلمان للقاهرة.

تلاقٍ مرحلي

حكمت معاداة الإخوان المسلمين العلاقة بين مصر والسعودية مع الملك عبد الله، حيث يمكن القول إن العلاقة بين الجانبين اختزلت في هذه المسألة، وبقيت الملفات الإقليمية الأخرى في مستوى ثانٍ.

وجدت السعودية آنذاك في عبد الفتاح السيسي المخلص القادر على إبعاد الإخوان من المشهد السياسي المصري بشكل قسري وحازم، مع ما يعنيه ذلك من القضاء على أية محاولة إخوانية لتصدر المشهد الإقليمي وتقديم مشروع ديني سياسي، فأمّنت دول الخليج للسيسي الدعم السياسي والاقتصادي الكافي للمضي في مشروعه الانقلابي وتثبيت حكمه.

كان ثمة قناة لدى صناعات القرار في الرياض أن الدعم السياسي والاقتصادي الكبير للسيسي من شأنه أن يسهم في تبديل مواقفه من ملفات الإقليم تدريجاً، خصوصاً في الملفين السوري واليمني، وكان ثمة قناة مقابلة لدى السيسي بأن وزن مصر الإقليمي بشكل فائدة للسعودية، وضرورة هي بحاجة لها في هذا الوقت مع انهيار القطب العربي الثالث (سوريا) وهيمنة الإيرانيين

على العراق وسوريا ولبنان وجزء من اليمن. لكن أحداث المنطقة كشفت أن قضايا المنطقة المعقدة وطبيعة الاصطفافات الإقليمية الحاصلة أوسع بكثير من مجرد اختزال العلاقة بين الدولتين إلى مجرد معاداة الإخوان. هكذا اكتشفت



السيسي والملك سلمان

الذي انعقد في العاصمة الشيشانية تحت عنوان «من هم أهل السنة والجماعة»، واعتبر «الوهابية» خارج هذا التعريف.

المشاركة المصرية هذه تعتبر خروجاً على المألوف في القاموس السعودي، ورسالة واضحة من السيسي لصناع القرار في الرياض تؤكد قدرته على مناكفتها ليس فقط في الشؤون السياسية، بل أيضاً في الشؤون الدينية.

والحقيقة أن السعودية يمكن أن تتسامح في كثير من القضايا، لكن الأمر في مسألة المرجعية الدينية مختلف، والمفارقة الغريبة أن الطعنة التي حاولت الرياض تفاديها من الإخوان المسلمين في مصر جاءت من السيسي نفسه.

ومع كل هذه التباينات يبقى من المبكر الحديث عن أزمة بين الدولتين، أو الحديث عن افتراق سياسي، فالرياض طالما امتازت بسياسة هادئة غير متشنجة خصوصاً مع الدول العربية.

كما أن السعودية ليست في وارد إحداث أزمة سياسية مع مصر لن تؤدي إلى تغيير في مواقف السيسي، ولذلك فقد اعتمدت السعودية سياسة الإبتعاد التدريجي عن السيسي، مع ما يعنيه ذلك من وقف الدعم له، دون أن يصل الأمر إلى حد القطيعة كما هو الحال بين قطر ومصر.

وبالمقابل، سيجاول السيسي التعويض عن الستاتيكو السياسي الحاصل بين البلدين بسبب ملفات المنطقة، بالتركيز على ملفات أخرى (الحفاظ على حد أدنى من العمل العربي المشترك، الملف الاقتصادي بين البلدين). لكن الثابت بشكل أكيد أن الهوة بين الدولتين تتسع وتتعمق شيئاً فشيئاً مع التسارع والتوتر الحاصل في عموم المنطقة، ومع رؤيتين متناقضتين لا تلتقيان: الأولى ترى في التمدد الإيراني الخطر الأكبر الذي يواجه الأمة العربية في هذا الفصل التاريخي، ورؤية لا تعتبر ذلك، وتضع الإخوان في مرتبة العدو الأكبر للأمة العربية. ■

سؤال الرؤية الغائبة في السياسة المصرية

بقلم: فهمي هويدي

حين صوّتت مصر لصالح مشروعين متناقضين لفرنسا وروسيا بخصوص سوريا في مجلس الأمن، فإن ذلك ليس مفهوماً حقاً، لكنه ليس جديداً تماماً. وربما كان الجديد فقط هو في إخراج المشهد وأصدائه. أعني أن ذلك التناقض حدث في محفل دولي وأعلن على الملأ. ثم إنه تعرض لنقد جارح من ممثل دولة حليفة مثل المملكة العربية السعودية، وهو ما أحدث نوعاً من الحيرة ودرجة من اللبلة، ليس فقط إزاء حقيقة وحسابات الموقف المصري، ولكن أيضاً إزاء العلاقات المصرية السعودية التي بدا أنها تمر بمنعطف حرج بعد الإعلان عن توقف إمداد مصر بحصة شهر تشرين الأول من النفط.

التناقض غير المفهوم في المواقف مرصود في مجالات أخرى عديدة، الأمر الذي يستدعي سيلاً من الأسئلة الحائرة التي تنصب على حقيقة الرؤية المصرية وحساباتها الاستراتيجية. إذ بوسعنا أن نجد نماذج لذلك التناقض بين التصريحات الرسمية التي تتحدث عن العلاقات الاستراتيجية الوثيقة مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي يتحدث فيه الإعلام المصري الموجه أميناً عن التآمر الأمريكي على النظام المصري القائم. نجده أيضاً في الحديث عن مركزية القضية الفلسطينية في السياسة المصرية، مع استمرار حصار مصر لقطاع غزة. كما نجده في العلاقة مع إسرائيل التي لم يعد كثيرون من الأجيال الجديدة يعرفون ما إذا كانت عدواً أو صديقاً، لأن ما هو مستقر في الذاكرة والوجدان المصري يتناقض بصورة حادة مع العلاقات الدافئة مع إسرائيل التي باتت صحفنا في مصر تتحدث عن مظاهرها وتفصيلاتها حيناً بعد حين. نجده أيضاً في تمجيد جمال عبد الناصر في الخطاب السياسي، ثم الغلو في السير على نهج السادات ومبارك في الواقع المعيش. وهو ذاته السلوك الذي تتعدد مظاهره في السياسة الداخلية. فبين قيادة القوات المسلحة في الثالث من يوليو ٢٠١٤ أعلن عن خريطة طريق دعت إلى تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية، ولكن السياسات المتبعة كرسست الاستقطاب والإقصاء. ودستور ٢٠١٤ دعا إلى مدنية الدولة، ولكننا صرنا نعيش في ظل عسكرة الاقتصاد والنظام وقهر منظمات المجتمع المدني. والدستور نص على حماية حرية التعبير والتظاهر السلمي، في حين أن قانون التظاهر جرم ممارسة ذلك الحق، وفي الوقت الذي تنفي فيه الداخلية وجود الاختفاء القسري فإن المنظمات الحقوقية تشهد كل حين قوائم بأسماء المختطفين قسراً. وحين قيل لنا إن القوات المسلحة قادرة على تأمين البلاد خلال ست ساعات فإننا استغربنا أن يستمر القلق والاضطراب في سيناء لأكثر من سنتين. أما التناقض في السياسات الاقتصادية فحدث فيه ولا حرج. فالإجراءات التي يقال إنها لن تمس الفقراء ومحدودي الدخل لم تضرب إلا هذين القطاعين. ووعود الرخاء التي جرى تسويقها قبل عامين أصبحت كابوساً يؤرق الجميع في الوقت الراهن. وحين أعلن شعار الحرب على الفساد، فإن الذي حوكم وعوقب كان رئيس الجهاز المنوط به محاربة الفساد... إلخ.

هذه الخلفية تسوّغ لنا أن نقول إن ثمة مشكلة ليس فقط في الشفافية والوضوح، ولكنها كامنة في صلب الرؤية المصرية التي تحول ما هو تكتيكي فيها إلى استراتيجي، وذلك هو التفسير الأرجح لتقلب المواقف بين الشيء وتقيضه، الأمر الذي ينبهنا على أهمية فتح ملف «الثوابت» والدعوة إلى الاتفاق عليها من جديد.

إن المرونة المطلوبة لا ريب، ولكنها تفقد معناها إذا أفضت إلى خلل في الرؤية وأدت إلى اعتماد نهجين أو خيارين متناقضين في وقت واحد، لأن الأمر في هذه الحالة يخرج عن السياسة ويدخل في نطاق آخر يعف لساني عن ذكره. ■

تركيا وروسيا المغزى الاستراتيجي للتقارب

بقلم: حازم عياد

هل نجحت تركيا في إدارة علاقاتها الخارجية كوسيط استراتيجي فائق القدرة والتوصيل؛ فهي من ناحية تعمل على إنجاز مشروع سيل الغاز الجنوبي مع روسيا، وفي الوقت ذاته تعمل على تطوير علاقاتها الاقتصادية مع إيران، وتمثل بديلاً اقتصادياً واستثمارياً للسعودية بعد قانون جاستا. تركيا نجحت في إدارة علاقاتها مع واشنطن في العراق، وبدونها لا يمكن الوصول إلى حل سياسي ما بعد داعش، الحال ذاتها في سوريا، فبدونها لن تتمكن روسيا من إدارة الملف السوري ووقف تدهوره والوصول إلى حلول سياسية لازمة.

تركيا توفر الفرصة لتقارب سعودي روسي، مستفيدة من رغبة الدولتين في ضبط أسعار النفط، وصولاً إلى أسعار معقولة وخفض كلف الصراعات الدائرة؛ فتركيا محط اهتمام الحلفاء والأصدقاء، كما هي محط اهتمام القوى المتصارعة في الإقليم؛ فالجميع يتنافس على دورها كوسيط إقليمي فائق القدرة.

انخراط تركيا في الصراع العراقي والسوري جعلها محط اهتمام كافة القوى الدولية والإقليمية؛ بإطلالتها على المشهد السياسي والأمني والاقتصادي، بل الديموغرافي في الإقليم ليمتد تأثيرها نحو القارة الأوروبية المثقلة بأزمة اللجوء.

بدون أنقرة ودورها الإيجابي ستزداد تعقيدات المشهد في العراق وسوريا والقارة الأوروبية، والأزمات ستتفاقم بشكل كبير، موصلة القوى الإقليمية والدولية إلى تصارع أشد حدة في ظل صعوبة الوصول إلى حلول دبلوماسية، وزيادة مطردة في العوامل والمتغيرات المغذية للصراعات الإقليمية والدولية.

بدون تركيا لا تستطيع واشنطن ضبط المشهد في العراق وسوريا، وبدونها ستغرق روسيا في المستنقع السوري، ولن تجد طريقاً مشرقاً للخروج، وبدونها لن تتمكن طهران من تجاوز صراعاتها الداخلية، أو أزمة العلاقة مع كل من روسيا وأمريكا التي تتجاذبها أشباح الحرب الباردة.

بدونها ستجد دول الخليج العربي نفسها بدون حليف إقليمي يعتمد في ظل الانشغال المصري بأزمته الداخلية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتأرجح بوصلتها الإقليمية بين الأقطاب المتصارعة كمحاولة للحفاظ على وضعية الستاتيكو في البلاد.

أنقرة بانفتاحها على روسيا قدمت دلائل واضحة على امتلاكها رؤية استراتيجية، وقدراً عالياً من الاستقلالية التي تدعمها الخيارات المتعددة الاقتصادية الداخلية والخارجية، والأهم من ذلك الشرعية الديمقراطية لحكومة منتخبة. ■

خلال ثلاث سنوات.. المرض والرصاص يقتلان ثلاثين قيادياً من «إخوان مصر»

٢ أيلول ٢٠١٦: اتهمت الجماعة السلطات المصرية بأنها «استحلت دماءها بالإخفاء والتعذيب والإهمال»، تعليقا على وفاة الكادر بالجماعة وهو صبحي عرابي (توفي متأثراً بمرضه بسجن طرة).
٣ تشرين الأول ٢٠١٦: في الساعات الأولى، من صباح الثلاثاء، أعلنت وزارة الداخلية مصرع عضو مكتب الإرشاد بالجماعة الدكتور محمد كمال، ومرافق له كادر بالجماعة يدعى ياسر شحاته، «خلال تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن».
ترأس محمد كمال ما يعرف بـ«مكتب إدارة الأزمة» داخل الإخوان، الذي تشكل في شباط ٢٠١٤، الذي قام بأعمال مكتب الإرشاد. ■

أيام من القبض عليه.
١٢ حزيران ٢٠١٦: أعلنت الجماعة وفاة ماجد الحنفي، ٣٥ عاماً، بسجن طرة جراء مرضه، مؤكدة أنه «قضى نحبه شاهداً على معاناة عشرات الآلاف من المصريين في سجون الانقلاب»، ولم تعلق الداخلية.
١٤ حزيران ٢٠١٦: الجماعة تعلن وفاة زغول الجبالي، ٥٩ عاماً، في سجن استقبال طرة، نتيجة «الإهمال الطبي المتعمد».
١٥ تموز ٢٠١٦: قالت الجماعة إن «مجزرة القتل البطيء» داخل السجون مستمرة، متهمه السلطات بـ«قتل» أحد قادتها الدعويين، وهو عبد الفتاح خضر، الذي توفي في سجن طرة، متأثراً بمرضه.

شغب وتظاهر، بمدينة الزقازيق بالشرقية (دلتا النيل)، وكان يعاني من تدهور كبير في صحته نتيجة مرضه بالكبد، وتوفي داخل مستشفى المنيل الجامعي وسط القاهرة.
٢٥ أيار: محمد الفلاحجي (٥٩ عاماً) النائب البرلماني السابق عن حزب «الحرية والعدالة» (الذراع السياسية للإخوان)، نقل من سجن جمصة المركزي، إلى مستشفى الأزهر بدمياط الجديدة، نتيجة حدوث فشل كلوي حاد، وتوفي عقب توقف وظائف الكلى تماماً.
١ تموز: دهمت وزارة الداخلية شقة بمدينة ٦ أكتوبر، غربي القاهرة، واستهدفت اجتماعاً لقيادات الإخوان وقتها، وقتلت ١٣ قيادياً من لجنة لدعم أهالي القتلى والمصابين من أبناء الجماعة.

فقدت جماعة الإخوان المسلمين بمصر، على مدار أكثر من ثلاث سنوات نحو ثلاثين قيادياً وكادراً ينتمون إليها، جراء مواجهات أمنية أو مرض فاجأهم أثناء حبسهم في قضايا تعتبرها الجماعة «سياسية»، والسلطات القضائية «جنايئة»، بحسب إحصاء خاص استناداً إلى مصادر مختلفة.
وفي الساعات الأولى، من صباح الثلاثاء الماضي، أعلنت وزارة الداخلية، «مصرع» عضو مكتب الإرشاد بالجماعة، محمد كمال، ومرافق له يدعى ياسر شحاته، «خلال تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن»، الإثنين.
ووفق بيانات للجماعة والداخلية، ولحقوقيين، وتقارير حكومية، جاء التسلسل الزمني للوقائع كالتالي:

٢٧ أيلول ٢٠١٣: صفوت خليل (٥٧ عاماً)، نقابي بارز، وهو من قيادات الإخوان المسلمين بالدقهلية (دلتا النيل)، الذي القي القبض عليه في ٢٤ آب ٢٠١٣ خلال مشاركته في مسيرة معارضة، وأودع سجن المنصورة العمومي، وكان مصاباً بالسرطان، واتهمت أسرته سلطات الأمن بـ«عدم تقديم العلاج الكافي له»، ما أدى إلى وفاته، التي اعتبرتها الجماعة «عملية تصفية وقتل» بينما نفت الحكومة ذلك وقالت إن الوفاة نتيجة للمرض.

١٢ تشرين الثاني ٢٠١٤: طارق محمود الغندور (٥٣ عاماً) أكاديمي، أحد قادة جماعة الإخوان بالقاهرة، أصيب بنزف حاد في المريء داخل مستشفى سجن شبين الكوم ودخل في غيبوبة كاملة، وفيما اتهمت أسرته وزارة الداخلية بـ«الإهمال الطبي» نفت الوزارة ذلك وقالت إن الوفاة طبيعية.

١٤ تشرين الثاني ٢٠١٤: أبو بكر أحمد القاضي (٥٤ عاماً)، تم القبض عليه بداية كانون الثاني ٢٠١٤ في القضية المعروفة إعلامياً باسم «ميدان محطة قنا»، بتهمة التحريض على أعمال عنف، توفي داخل سجن قنا العمومي، واعتبرت الجماعة ذلك «قتال».

١٣ أيار: فريد إسماعيل عبد الحليم (٥٨ عاماً)، حكم عليه بالسجن سبع سنوات في قضية أحداث

د. البلتاجي: محاكمتي «مسيئة» وحياتي مهددة



اتهم القيادي في جماعة الإخوان المسلمين في مصر الدكتور محمد البلتاجي المحكمة التي تنتظر قضية «فض اعتصام رابعة»، بأنها «مسيئة»، مشيراً إلى تعرضه لمحاولة قتل عمد داخل محبسه، فيما أجلت المحكمة النظر في القضية إلى الأول من تشرين الثاني المقبل. وخاطب البلتاجي هيئة محكمة جنايات القاهرة قائلاً إن «المتهمين لا يتقنون بزاهة الإجراءات التي يتعرضون لها خلال المحاكمة، والمحاكمات مسيئة». وأضاف أنه لم يقابل محاميه حتى الآن، وطالب هيئة المحكمة بالسماح له بقراءة أوراق القضية داخل السجن.

وأشار إلى أنه تقدم ببلاغ للنيابة منذ ثلاثة أعوام للتحقيق في مقتل ابنته أسماء، أثناء مجزرة فض اعتصام رابعة العنصرية، إلا أن النيابة لم تفتح تحقيقاً في الواقعة حتى الآن.

وتابع البلتاجي بأنه تقدم إلى هيئة المحكمة للتحقيق في وقائع تعذيب تعرض لها على يد مأمور سجن طرة ومساعد وزير الداخلية، لكن النيابة لم تحقق في هذه الوقائع أيضاً حتى الآن، متهماً النيابة العامة «بالخصومة معه والكيدية له نتيجة موقف سياسي».

وأضاف أنه تعرض لمحاولة قتل عمد بعد عودته من الجلسة السابقة التي تقدم فيها بشكاوى ضد التعذيب الذي يتعرض له.

وسألت هيئة المحكمة البلتاجي عن مقطع الفيديو الذي تحدث خلاله عن أعمال العنف في سيناء، فأجاب أنه تحدث عن قضية سياسية، لكن خصومه حولوها

وقالت الداخلية، حينها، إن عناصرها تعرضت لإطلاق النار، فيما أكدت جماعة الإخوان المسلمين أن الضحايا كانوا عزلاً، وأنهم «قتلوا بعدما تم التحفظ عليهم وأخذ بصماتهم».

وكان من بين الضحايا مسؤول المكتب الإداري للإخوان بالمنوفية جمال خليفة، ومسؤول لجنة «رعاية أسر الشهداء» عبد الفتاح محمد إبراهيم السيسى، والبرلماني السابق ناصر الحافي، ومسؤول اللجنة القانونية، ومسؤول مكتب الإخوان بالقلوبية طاهر أحمد إسماعيل، هشام زكي فخاجي، أسامة أحمد الحسيني، هشام ودح، معتصم أحمد العجيزي، خالد محمود، محمد السباعي، محمد سامي، وجمعة أبو العزم.

٣ تموز ٢٠١٥: قالت جماعة الإخوان المسلمين، إن القيادي طارق خليل، تعرض لـ«الإغتيال والتصفية الجسدية» من قبل قوات الأمن بعد إخفاؤه قسراً ثلاثة أسابيع لدى جهات أمنية.

١ تشرين الأول ٢٠١٥: قتلت قوات الأمن أربعة كوادر ينتمون إلى الجماعة داخل شقتهم في مدينة العجمي بالإسكندرية، بدعوى «تورطهم في أعمال عنف»، وذلك أثناء تبادل لإطلاق النار، وفق بيان للداخلية.

٢٥ كانون الثاني ٢٠١٦: أعلنت الداخلية مقتل المسؤول بالجماعة محمد حمدان محمد علي، ٢٤ سنة، الذي وصفته أنه «قائد خلية إرهابية لاستهداف رجال الشرطة» في تبادل لإطلاق النار، فيما قالت الجماعة إن الداخلية قامت بـ«تصفيته» بعد



إلى قضية جنائية، لافتاً إلى أنه لم يقدم أحد ضده أي بلاغ بشأن الأحداث التي تقع في سيناء. واختتم البلتاجي حديثه بالقول: «نحن أمام محاكمة مسيئة، والقضية في الأصل سياسية، لكن خصومنا فشلوا في مواجهتنا فحولوها إلى قضايا جنائية»، وردد: «حسبي الله ونعم الوكيل».

وأجلت محكمة جنايات القاهرة نظر القضية إلى الأول من تشرين الثاني المقبل. وقالت مصادر بهيئة الدفاع عن المتهمين إن المحكمة عرضت خلال الجلسة عشر أسطوانات مدمجة تحمل مقاطع فيديو بعضها يتضمن أغاني أو لقطات من خارج مصر.

وقد رفع المتهمون لاقطات تحمل اسم أحدهم مطالبين بالإفراج عنه لإصابته بالسرطان، وقد حكمت المحكمة بإخلاء سبيله. ■

دراسة: مقارنة بين عهدي مرسي والسيسي في الأمن والقضاء بمصر

الأمني. وتضيف الدراسة أن طريقة التعاطي مع الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية المتعلقة بسيناء اختلفت من رئيس إلى آخر؛ فبينما سعى النظام في عهد مرسي إلى بناء نظرية أمن جديدة تقوم على اتباع منهج الحوار مع شيوخ القبائل والمواطنين، ونزع فتيل العصيان المسلح، فضل السيسي العودة إلى المسار الأمني في مقاربة ملف سيناء.

وذُكرت أن مصر تشهد حالياً «حالة من القمع غير مسبوق، من اعتقال عشوائى، وتلفيق للتهمة، وتعذيب للمتهم، إلى أحكام عشوائية دون دليل، إلى قضاء استثنائي مخالف لكل الدساتير المصرية، بما فيها الدستور الذي أقر برعاية السيسي، الذي ينص على أنه «يحاكم المواطن أمام قاضيه الطبيعي»، أي أمام المحكمة الكائنة في المنطقة التي حدثت فيها الواقعة، وحسب الدور في الجدول، دون تدخل من أحد».

وتتابع بأن القضاة انخرطوا في التحريض السياسي على الرئيس مرسي، بل شاركوا في أعمال تدعم التمرد على مرسي، واستخدموا عدة وسائل لممارسة الضغط على مرسي، منها توجيه إنذارات إلى رئيس الجمهورية لسحب الإعلان الدستوري الصادر في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢، ومنها التهديد بتعليق العمل في المحاكم، وهو ما حدث فعلاً، ومنها التهديد بعدم الإشراف على الانتخابات.

وفي ما يخص مسار ملف المحاكمات خلال عهد السيسي، فقد شهد تحولاً دراماتيكياً متسارعاً عكس طبيعة التحول السياسي الخطير بعد انقلاب ٣ يوليو.

واستطردت بقولها: «شكل الارتفاع البارز في إصدار أحكام الإعدام إحدى العلامات الفارقة في عهد السيسي، وما يميّز هذه الأحكام أنها بالأصل ذات طابع سياسي غلفت بأغلفة الإرهاب وتهديد الأمن القومي المصري، إلا أن حقيقة الأمر أن معظم هذه الأحكام -إن لم يكن جميعها- صدرت ضد معارضي النظام الحالي، أو ضد من رفضوا الانقلاب، والحالة التي سادت بعد ٣/٧/٢٠١٣». ■

الثورة»، وحملة «للمحاكمات العسكرية».

وتؤكد الدراسة أنه منذ وصول السيسي إلى الحكم، واصلت السلطات الإنفاذ المتشدّد لحظر التظاهر فعلياً، وتفريق المظاهرات المعارضة للحكومة بالقوة، كما اتبعت السلطات سياسة القمع الجسدي تكتيكاً أساسياً للتعامل مع أعضاء الإخوان والنشطاء العلمانيين على السواء.

وتوضح أنه مع تطبيق قانون النظار، عادت القبضة الأمنية تسيطر على الشوارع والميادين، كما عاد نظام «زوار الفجر» يلازمه الاختفاء القسري الذي تزايدت حدته، فيما انطلقت قوات الأمن لمواجهة المتظاهرين بالطريقة ذاتها التي كانت عليها وزارة الداخلية قبل ٢٥ يناير. ووفق منظمة العفو الدولية في حزيران ٢٠١٥، تُقدّر أعداد المعتقلين في مصر بأكثر من ٤١ ألف شخص.

ولفتت إلى اعتقال عشرات الآلاف من معارضي الانقلاب، وعجز النظام الجديد عن ترسيخ الحكم العسكري بالقوة، مؤكدة أن الأذرع الأمنية مارست عمليات تصفية جسدية مباشرة للمعارضين، زادت وتيرتها بعد تعيين مجدي عبد الغفار وزيراً للداخلية في عهد السيسي في ٥ آذار ٢٠١٥. وقد أخذت هذه التصفيات أشكالاً متعددة، فإما أن تكون أثناء عمليات الاعتقال، أو بعد ساعات من الاختطاف على أيدي عناصر الشرطة.

وتتابع الدراسة بأن الساحة المصرية شهدت بعد إطاحة مرسي عودة سريعة وكثيفة لقوى الأمن والشرطة، في محاولة لإظهار عودة الاستقرار الأمني ونهاية الفتان الأمني، على الرغم من ذلك، لم تخل مدن ومناطق الدولة المصرية من الاضطرابات الأمنية مصحوبة بحالة من الفتان

أكدت دراسة صدرت مؤخراً عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أن جهازي الأمن والسلك القضائي في مصر عملاً على إضعاف وتقويض سلطة الرئيس مرسي، في المقابل قاما بدعم السلطة التي انقلبت عليه بقيادة عبد الفتاح السيسي.

وأشارت إلى تحول «الحرية غير المسؤولة في عهد مرسي إلى فوضى تم استغلالها من أجل تنفيذ مخطط الانقلاب ودعم الثورة المضادة، فيما تميّز عهد السيسي بعودة ممارسات الأجهزة الأمنية إلى سابق عهدها، كما شهد عهده حالات قتل واعتقال طاولت آلاف المدنيين».

وتبيّن الدراسة أن الرئيس مرسي سمح لمعارضيه بالتظاهر والنزول إلى الشارع، على الرغم من أن العديد من التظاهرات كانت تهدف إلى إجراجه وإضعاف حكمه.

وكمؤشر على حرية التظاهر التي كانت سائدة خلال عهد مرسي، تقول الدراسة إن تقريراً أصدرته الرئاسة المصرية في عهد مرسي بين أن الاحتجاجات التي تعرض لها الرئيس بلغت ٥.٨٢١ مظاهرة ومصادمة واشتباكات، بمعدل ٤٨٥ مظاهرة كل شهر، و٧.٧٠٩ وقفات احتجاجية وقنوية، بمعدل ٥٧ وقفة احتجاجية كل شهر، مع أن عدد المشاركين في ما يسمى المليونيات لم يكن يتجاوز بضعة آلاف في أحيان عديدة.

في المقابل، كرسست السلطات المصرية بعد الانقلاب جل اهتمامها من أجل الحد من تنامي المظاهرات المعارضة للانقلاب ومنع تنظيمها، فأصدرت الحكومة قانون التظاهر، الذي شدد العقوبات على كل من يتظاهر دون موافقة وزارة الداخلية، وتصدت بشكل عنيف لمظاهرات «جبهة صمود

نقابة الأطباء تعلق في الضفة الغربية عملها

أعلنت نقابة الأطباء في الضفة الغربية تعليق الدوام في كل مرافق وزارة الصحة حتى أجل غير مسمى بعد توقيف طبيب يعمل في مستشفى مدينة بيت جالا الحكومي جنوب الضفة الغربية.

وأكد نقيب الأطباء نظام نجيب تعليق الدوام في مرافق وزارة الصحة كافة حتى إشعار آخر، مؤكداً أن مجلس النقابة في حال انعقاد دائم، للوقوف على آخر التطورات. وأوضح النقيب أن هذا القرار «يأتي بعد توقيف زميل طبيب من مستشفى بيت جالا الحكومي وقرار تمديد توقيفه، وتعرض بعض الأطباء للاعتداء من جانب أفراد أجهزة الأمن الفلسطينية في ساحة محكمة صلح بيت لحم أثناء احتجاجهم على توقيف زميلهم وقرار تمديد إيقافه عن العمل».

إلى ذلك، قالت وزارة التربية والتعليم العالي في حكومة التوافق الوطني الفلسطينية أنها ستلاحق عشرات، أو ربما مئات المعلمين في المدارس الحكومية في الضفة الغربية الذين اضطروا عن العمل، التزاماً مع قرار نقابة الأطباء تعليق العمل في كل مرافق وزارة الصحة احتجاجاً على الاعتداء على طبيب.

البشير يخير المتمردين بين قبول الحوار أو الحرب



طرح الرئيس السوداني عمر البشير، أمام الحركات المسلحة التي تقاوم الحكومة في النيل الأزرق وجنوب كردفان وإقليم دارفور، خيارين: إما التوقيع على الوثيقة الوطنية التي أقرتها طاولة الحوار أو الحرب و«هزيمتهم بمواقع وجودهم وملاحقتهم أينما كانوا».

وأكد البشير خلال مخاطبته حشداً جماهيرياً في الخرطوم، أن السودان «مقبل على مرحلة جديدة تسقط فيها الهوية والقبلية والعنصرية وتمثل الهوية السودانية الوحدة الحقيقية للسودانيين»، مشيراً إلى حذف البنود المتعلقة بتحديد القبيلة عن كل الوثائق الرسمية للدولة.

ورأى أن السودان «قدّم درساً للعالم من خلال عملية الحوار الوطني»، مؤكداً أن الباب مفتوح أمام القوى الممانعة الحوار للتوقيع على الوثيقة الوطنية، معلناً «١٠ تشرين الأول، تاريخ مؤتمر الحوار، مناسبة قومية يحتفل بها السودان كل عام». وأضاف أن «من لم يوقع الوثيقة الوطنية هو ضد الشعب القادر على فرض السلام».

«وضع بانس» للاجئين في مخيمات جزيرة ليسبوس

سجل تدفق اللاجئين نحو القارة الأوروبية تراجعاً ملحوظاً في الفترة الأخيرة، إلا أن آلافاً ممن وصلوا ما زالوا في وضع بانس على الجزر اليونانية داخل مخيمات كئيبة أشبه بالسجون. وبعد مضي ٧ أشهر على توقيع الاتحاد الأوروبي وتركيا اتفاقاً لإغلاق الطريق الذي سلكه مليون شخص العام الماضي، نادراً ما تصل في هذه الأيام قوارب إلى جزيرة ليسبوس اليونانية التي كانت

نقطة توجه رئيسية للموجة البشرية. وأصبحت الشواطئ خالية في شكل كبير من سترات النجاة والزوارق المطاطية الفارغة الهواء. إلا أن ٦ آلاف مهاجر تقطعت بهم السبل داخل المخيمات الواقعين على الجزيرة، وهو عدد يقارب ضعف قدرتها الاستيعابية. ويُسمح لقليل منهم بالسفر إلى البر اليوناني وكثير من السكان المحليين مستأثرون من وجودهم، ما يؤدي إلى اندلاع توترات وأعمال عنف. وشب حريق داخل جزء من مخيم موريا، وهو قاعدة عسكرية مهجورة على تلة، بعد احتجاج في أيلول الماضي، ما أرغم الآلاف على الفرار.

أرامكو توقف إمداد مصر بالنفط

صرّح الناطق باسم وزارة البترول المصرية حمدي عبد العزيز بأن مصر طرحت مناقصات لتعويض قرار شركة أرامكو السعودية وقف امدادات مصر من المنتجات النفطية لشهر تشرين الأول الجاري والبالغ حجمها ٧٠٠ ألف طن. واتفقت السعودية، أكبر حليف وداعم لحكم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، مع مصر على إمدادها بمنتجات نفطية لمدة خمس سنوات بموجب اتفاق تبلغ قيمته ٢٣ مليار دولار، وذلك خلال زيارة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز لمصر في نيسان الماضي. وقال عبد العزيز لـ«وكالة الصحافة الفرنسية»، إن «شركة أرامكو السعودية ابعلت الهيئة العامة للبترول شفها مطلع الشهر الجاري وقف امدادات البترول لشهر تشرين الأول من دون إبداء أي أسباب».

غارات روسية هي الأعنف على حلب الشرقية

قتل ثمانية مدنيين على الأقل في غارات جوية روسية هي الأعنف منذ أيام على الأحياء الشرقية المحاصرة في مدينة حلب.

وأفاد مدير «المركز السوري لحقوق الإنسان» رامي عبد الرحمن الذي يتخذ لندن مقراً له أنه «قتل ثمانية مدنيين على الأقل جراء غارات روسية كثيفة على حيي بستان القصر والفردوس في شرق حلب»، موضحاً أن «الغارات اليوم هي الأعنف على الأحياء السكنية منذ نحو أسبوع».

وتحدث مراسل إلى «وكالة الصحافة الفرنسية»، في شرق حلب عن تجدد الغارات على الأحياء السكنية في شرق حلب قرابة الساعة الثانية عشرة ظهراً، واستهدفت بشكل خاص أحياء القاطرجي والميسر وقاضي عسكري وبستان القصر. وتنفذ قوات النظام السوري منذ ٢٢ أيلول هجوماً على الأحياء الشرقية في حلب وتدور منذ ذلك اشتباكات على محاور عدة.

واشنطن سترد على صاروخي البحر الأحمر

صرّح الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنطاغون» جيف ديفيس بأن واشنطن لن تدع الهجوم الصاروخي على بارجة حربية أميركية في البحر الأحمر قبالة سواحل اليمن يمر من دون عقاب.

ولم تنسب الولايات المتحدة صراحة هجوم مساء الأحد الماضي إلى جهة معينة، لكنها قالت إن الصاروخين أطلقا من أرض يسيطر عليها الحوثيون. ووقع الصاروخان في البحر قبل أن يبلغا الهدف.

وأضاف الناطق: «سنستجلي الأمر... ونتخذ الإجراءات المناسبة»، مشيراً إلى أن وزارة الدفاع تدرس إجراءات «الرد». وأوضح أنه «سنحرص على أن نتحمل أي جهة تمس بحرية الملاحة أو تهدد سفن البحرية الأميركية عواقب

عملها».

عدد سكان القطاع تجاوز ٢ مليون نسمة

أعلنت وزارة الداخلية الفلسطينية في قطاع غزة، التي تديرها حركة «حماس»، أن عدد سكان القطاع، تجاوز الـ ٢ مليون نسمة.

وأوضحت الإدارة العامة للأحوال المدنية، التابعة لوزارة الداخلية الفلسطينية في قطاع غزة، في بيان أصدرته الثلاثاء أن «قطاع غزة كسر حاجز الـ ٢ مليون نسمة، بعد ولادة طفلين خلال ساعات المساء».

وفي بيان سابق أصدرته الإدارة مؤخراً، كشفت عن تسجيل ٩٨٣ ٤ مولوداً جديداً خلال الشهر الماضي، بواقع ١ ٦٦ مولوداً يومياً، ونحو ٧ موليد جديد كل ساعة.

السجون الأوروبية «أرض خصبة» للجهاديين

ذكر مركز أبحاث بريطاني في تقرير نشر، أن السجون في أوروبا أصبحت «أرضاً خصبة» للجماعات «الجهادية»، حيث يرى بعض المجرمين في التطرف العنيف شكلاً من أشكال التكفير عما ارتكبه.

وذكر المركز الدولي لدراسة التطرف والعنف السياسي في تقريره الذي درس شخصيات «جهاديين» أوروبيين تم تجنيدهم منذ ٢٠١١، أن نشوء تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) ساهم في تقوية الرابط بين الجريمة والإرهاب. وأضاف أن تنظيم «داعش»، وبدلاً من أن يتوجه إلى الجامعات أو المؤسسات الدينية، فإنه يتحول في شكل متزايد إلى «الغيتوهات» والسجون و«الطبقات الدنيا» لتجنيد أشخاص لهم ماض إجرامي. وأضاف: «نظراً إلى الزيادة الأخيرة في الاعتقالات والإدانات المرتبطة بالإرهاب... نحن على قناعة بأن السجون ستصبح أكثر - وليس أقل - أهمية كأرض خصبة لحركة الجهاديين».

«تأجيل» زيارة بوتين لباريس بسبب حلب



أعلن في باريس وموسكو تأجيل زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لباريس التي كانت مقررة في ١٩ تشرين الأول الجاري، فيما أبدى هولاند استعداداً للقاء بوتين في أي لحظة، مضيفاً في تصريح على هامش اجتماع للقادة الأوروبيين في ستراسبورغ أن «فرنسا على خلاف أساسي مع روسيا حول سورية بعدما منع الغيتو الروسي وقف القصف والقتال» هناك.

وكان من المتوقع أن يزور بوتين باريس لافتتاح الكنيسة الأرثوذكسية هناك، وتردد الرئيس الفرنسي في مقابلة له في بداية الأسبوع في تأكيد ما إذا كان سيستقبل الرئيس الروسي. ولاحقاً قال وزير الخارجية الفرنسي جان مارك ايرولت في حديث إذاعي أنه إذا استقبل هولاند بوتين فس يكون ذلك لإبلاغه أنه يعارض سياسته في سورية ولن يزور معه الكنيسة الأرثوذكسية.

تركيا العظمى!

ليست تركيا قوة عظمى، ولكنها تبدو في طريقها إلى التحول لقوة رئيسية في الإقليم، وتشترك القوى الصاعدة في العالم في أنها ما إن تأخذ في الوعي بذاتها، حتى تبدأ في ممارسة النفوذ في جوارها القريب بغية التوسّع شيئاً فشيئاً. وتركيا لن تكون استثناءً، بغض النظر عن الحكومة التي تقبض على مقاليد الأمور في أنقرة.

وليس ثمة شك في أن وضع تركيا الإقليمي والدولي لم يكن في أفضل أحواله في النصف الأول من هذا العام، ليس بفعل مغامرات أو أهواء زعيم أو قيادي تركي، بل بفعل التحولات المتسارعة في منطقتنا، ثم تراكمت بعد ذلك بفعل سياسات أمريكا بإدارة أوباما في سوريا والعراق، ولا سيما بسط الحماية الأمريكية على الحزب الديمقراطي الكردستاني، التي أن وصلت المتغيرات السلبية ذروتها مع إسقاط الطائفة الروسية والقطيعة مع موسكو.

ومهما كانت توجهات الأفراد والقادة، فإن الوقائع الصلبة للجغرافيا السياسية تفرض نفسها في النهاية. سوريا مثلاً لن تنتقل إلى جوار كوالالمبور، وداعش لا يمكن أن تكون جارا آمناً، والحزب الديمقراطي الكردستاني لن يصبح فجأة مصدر اطمئنان، وهذا ما دفع الرئيس التركي إلى القول معلقاً على عملية قوات بلاده في شمالي سوريا، إن على العالم إن يدرك أننا نوجد في هذه المنطقة.

فكانت عملية درع الفرات التي غيرت المعادلة، حيث باتت تركيا للمرة الأولى طرفاً مباشراً في المعادلة السورية الداخلية أسوة بالولايات المتحدة وروسيا وإيران. وهذا بالنسبة إلى تركيا أفضل مما لو كانت لا تزال داخل حدودها. غير أن الخطط التركية لن تقف هنا. وإذا فعلت ذلك فسوف تكون أمام معادلة ميدانية جديدة، ستكون القوات التركية وجهاً لوجه مع القوات النظامية السورية للمرة الأولى منذ بدء الحرب في سوريا، وهذه ستكون لها حسابات مختلفة لا يمكن أحداً أن يتنبأ بخواتيمها.

كذلك نتحدث أنقرة دائماً عن مدينة منبج التي عمادها قوات الحماية الكردية بعد أن سيطرت عليها قوات سوريا الديمقراطية، ورغم أن جانباً كبيراً من المقاتلين الأكراد قد انسحب من المدينة، غير أن بقاء بعضهم لا يزال يشكل لأنقرة قلقاً لأنها تريد أن ينسحبوا إلى شرق الفرات، كما يتحدث مسؤولوها وإعلامها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه منذ دخول عملية درع الفرات مرحلتها الثانية المخصصة لريف حلب الشمالي، فقد خرج مفتو وفقهاء الفصائل المسلحة الإسلامية عن صمتهم واعتبروا أن استمرارها يحتاج لفتوى من حضراتهم، وبرز رأيان فقهيان: الأول أفتى بجواز القتال في ريف حلب الشمالي تحت العلم التركي والثاني أفتى بتحريمه، وسبب هذا التحول يبدو أنه يعود إلى أن النطاق الجغرافي للمرحلة الأولى من عملية درع الفرات كان يحصر فعاليتها العسكرية داخل منطقة نفوذ حدودية تركية صرفة. وبطبيعة الحال فإن أمريكا معنية باستغلال ما يحدث لرسم خطوط حمر امام عملية درع الفرات بسيف الفتاوى من «الجهاديين»، ونجحت في إبقاء عملية تركيا العسكرية داخل سوريا».

خلاصة القول أن تركيا لن تنسحب من سوريا، ولن تفتح قنوات اتصال مع نظام الأسد، ولن تقدم تنازلات تذكر لروسيا أو إيران، بل إن السياسة التركية في سوريا أصبحت أكثر تدخلاً مما كانت عليه منذ اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، والسياسة التركية في طريقها إلى التحول لقوة رئيسية في الإقليم. ■

محمد أحمد حمود

تركيا تردّ على انتقادات سوريا والعراق

طالب رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم يوم الاثنين نظامي سوريا والعراق بتريسيخ مفهوم الدولة في بلديهما قبل إطلاق تصريحات بحق الدولة التركية، لافتاً إلى التزامهما الصمت حيال التدخل الأجنبي على أراضيها.

وفي كلمة له أمام طلاب جامعة إسطنبول التقنية التي كان من بين طلابها، أوضح يلدرم أن بلاده من أكثر الدول تضرراً من الأزمات القائمة في سوريا والعراق المجاورتين، مضيفاً أن هناك دولاً غير مجاورة ومع ذلك فهي تقوم بأنشطة في سوريا والعراق مقابل التزام حكومتيهما بالصمت إزاء ذلك وإبداء الاستياء من تبني تركيا لقضايا المنطقة، وفق تعبيره.

وطالب يلدرم هذين النظامين بتريسيخ مفهوم الدولة أولاً في بلديهما قبل التحدث بحق تركيا، واستطرد قائلاً: «إذا لم تتدخلوا من أجل مكافحة العناصر الإرهابية والمشاكل التي تعم بلدانكم، فإن من البديهي أن تأخذ تركيا كافة تدابيرها من أجل حماية مواطنيها وأمن حدودها».

وقال رئيس الوزراء التركي إن الحكومة العراقية تلتزم أيضاً حيال أنشطة حزب العمال الكردستاني داخل العراق، بينما تندد بوجود القوات التركية في معسكر بعشيقه القريب من مدينة الموصل بمحافظة نينوى، رغم أن هدف تركيا من هذا الوجود هو حماية المدنيين ومكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، وفق قوله. وأكد أن معسكر بعشيقه تأسس بعلم الحكومة العراقية لتدريب القوات المحلية ضد تنظيم الدولة، وأن مسؤوليها زاروا المعسكر ودعموه مادياً.

وصوت البرلمان التركي مؤخراً لصالح تمديد وجود نحو ألفين من القوات التركية بشمال العراق لمدة عام للتصدي «للتنظيمات الإرهابية» في إشارة -على ما يبدو- إلى مسلحي حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة.

وأدان العراق هذا التصويت، وحذر رئيس وزرائه حيدر العبادي من أن تركيا تجازف بإشعال حرب إقليمية. واستدعت كل من بغداد وأنقرة سفيرها لدى الأخرى للاحتجاج. ■

لماذا ينجح الإسلاميون في دول المغرب العربي؟

عجز كامل عن بناء الحد الأدنى من مقومات الدولة. هذا يعني أن عموم الإسلاميين، وإن كانوا يتحملون قدراً لا بأس به من مسؤولية المأزق العام الذي تمر به البلدان التي شاركوا في حكمها خاصة خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه سيكون من المغالطة القول بكونهم وحدهم سبب كل البلاء، وأنهم يتحملون بمفردهم أعباء المرحلة الراهنة. فقول مثل هذا لا يصدر إلا عن خصوم يريدون تحويل الإسلاميين إلى شماعية يحملونها الوزر بكامله، حتى يفروا من المحاسبة ويزعموا بأنهم الأقدر على قيادة المرحلة القادمة بشرط التخلص من الإسلاميين، أو يمكن أن يصدر هذا التبرير من أشخاص غير موضوعيين لا يملكون كل المعطيات. ومما يؤكد أن وضع جزء من الإسلاميين يبدو حالياً أفضل من غيرهم في معظم دول المغرب العربي، امتلاكهم لقاعدة اجتماعية واسعة لا تزال تثق بهم رغم تعثر أدائهم في كثير من الأحيان، وهذا يعني أن جزءاً هاماً من الجمهور يعتقد بأن الإسلاميين يقعون الأقل سوءاً، انطلاقاً من كونهم لم يتورطوا إلى الآن في قضايا فساد بعد وصولهم إلى الحكم، ولهذا هناك رغبة مؤثرة في السلوك الانتخابي لدى أجزاء مهمة من الناخبين في هذه البلدان ومن بينها المغرب في أن تعطى لهؤلاء فرصة جديدة عساهم يراجعون أداءهم السياسي، لأن رصيد الثقة يمكن أن يتآكل عبر الزمن بسبب عدم الاستفادة من الأخطاء الكبيرة. ■

بقلم: صلاح الدين الجورشي

الإشترافي أن يستعيد عافيته ومجده، وإنما استفحلت أوضاعه وازدادت انقساماته ولم يعد رقماً قوياً يقرأ له حساب في الساحة السياسية. أما حزب الاستقلال رغم تاريخه الطويل فقد تراجع وزنه أيضاً، حيث حصل هذه المرة على المرتبة الثالثة، واتسع الفارق بينه وبين حزب العدالة والتنمية ليصل إلى قرابة الخمسين مقعداً في البرلمان الجديد.

أما في تونس فنتائج الحكومات التي توالى بعد حكومة الترويكا بقيادة حركة النهضة لم تسجل نسباً أفضل، وجاءت قيادة حزب «نداء تونس» لتزيد من نسبة تدهور نسب النمو بشكل مثير للمخاوف، رغم أن هذا الحزب يضم عدداً لا بأس به من الكوادر الحديثة والمطلعة على تجارب العالم في الاقتصاد وغير ذلك من المجالات الحيوية التي تركز عليها الدول، أما ما سمي جزافاً بالتيار الليبرالي في ليبيا، فهو بدوره لم يتمكن أن يصمد طويلاً، حيث انهار بسرعة تاركا البلد في حالة

محدودة.

وإذا أخذنا مثلاً على ذلك حالة المغرب، وتساءلنا عن الأسباب التي من شأنها أن تساعد على فهم نجاح الإسلاميين وتمكنهم من البقاء في مقدمة الأحزاب، وهو ما سيجعلهم يستمررون في الحكم رغم الفتنور الذي طرأ على علاقة قيادة حزب العدالة والتنمية بالملك أو بالمؤسسة الملكية، وقد تعودت السياسة المغربية على الاعتقاد بأن من يثير تحفظات الملك تكون حظوظه في العودة إلى الحكومة محدودة ومشكوك فيها.

إذا كان وضع الإسلاميين في المنطقة ضعيفاً وأحياناً مرتبكاً فإن التجارب والوقائع كشفت خلال السنوات الأخيرة أن أوضاع خصومهم ليست أفضل، إن لم تكن أسوأ. اتضح ذلك في مختلف التجارب السياسية التي تمت في العالم العربي خلال ما سمي بـ«الربيع العربي»، ففي المغرب الأقصى انهار اليسار بشكل يكاد يكون كاملاً، حيث لم يتمكن الاتحاد

رغم توقع خصومه بأنه سيمنى بهزيمة قاسية، إلا أن حزب العدالة والتنمية نجح في أن يحافظ على موقعه الأول في الانتخابات البرلمانية التي نظمت مؤخراً بالمغرب، وهكذا صدق حدس أمينه العام بن كيران الذي صرح بأن الحزب سيفوز في هذه الانتخابات، وتعد أنه إذا فشل حزبه فإنه سيعتزل السياسة ويلزم بيته، في تحد منه لمنافسيه الذين دخلوا في معركة كسر عظم مع الإسلاميين.

يبدو أن حظوظ الإسلاميين في عموم دول المغرب العربي أفضل من إخوانهم بدول المشرق، إذ باستثناء الجزائر التي تراجع فيها وزن مختلف الفصائل ذات المرجعية الإسلامية بما في ذلك حركة مجتمع السلم، تمكن البقية من الاحتفاظ بمكانة متقدمة في كل من تونس والمغرب وموريتانيا، وأيضاً في ليبيا، التي وإن انهارت تجربتها السياسية بسرعة، فقد بقي «الإخوان» يمثلون قوة سياسية وعسكرية لا يستهان بها في الغرب الليبي وخاصة في كل من طرابلس ومصراتة.

لا يعني ذلك أن الإسلاميين بمنطقة المغرب العربي يملكون حلولاً جاهزة، فهم يتخبطون مثل غيرهم في المطبات الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا تزال خبراتهم في مجال إدارة شؤون الدولة



معارضون سوريون يطالبون بوقف «التهجير القسري» من بلادهم

لشعوب العالم الحرة لتمارس ضغوطاً على حكوماتها من أجل وضع حد للامساة السورية المستمرة منذ خمس سنوات.

وأشاروا إلى أن إحصائيات متوافرة لديهم تقول إن نحو ثلاثة ملايين سوري تم تهجيرهم «قسراً» من قبل قوات النظام السوري عبر القصف والتدمير وعمليات الترحيل المتعمدة التي تعرضت لها مناطق سكنهم. من جهته، قال اللواء محمد فارس (منشق عن جيش النظام): إن «الشعب السوري يتعرض للقتل بشكل عشوائي بكافة الأسلحة المحرمة دولياً دون رد فعل من أي طرف». وأضاف «فارس» في كلمة بالمؤتمر أن «السوريين متجزئين في أرضهم، فقد مر عليهم الكثير من الطغاة وانحدروا وبقي الشعب».

من جانبه، أدان الناشط السياسي المعارض، خالد أبو صلاح، صمت المجتمع الدولي و«مشاركته في عملية التهجير القسري للمدنيين السوريين»، وطالب خلال المؤتمر، الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية ودول العالم بالتوقف عن تمزيق المجتمع السوري والتأسيس لتقسيمه عبر الصمت على ما تقوم به قوات النظام السوري من تخيير الشعب بين الهجرة أو الجوع والقتل. ■

طالب مؤتمر نظمه معارضون سوريون يوم الجمعة، بوقف كافة أشكال «التهجير القسري» من بلادهم، وفك الحصار عن كافة المدن والقرى في البلاد. وشدد البيان الختامي لمؤتمر «للالتهجير القسري»، الذي عقد في مدينة «غازي عنتاب» جنوب تركيا، احتجاجاً على تهجير نظام بشار الأسد للسوريين من مناطق المعارضة بعد حصارها وتجويعها، على ضرورة عودة المدنيين إلى مدنهم وقراهم دون قيد أو شرط. كذلك دعا إلى فتح تحقيق دولي في تهجير المدنيين السوريين «قسراً» وتعويضهم والحفاظ على حقوقهم العقارية في المناطق التي هجروا منها.

وأوضح القائمون على المؤتمر لمراسل «الأناضول» أن الهدف من تنظيمهم هو «شرح الوضع السوري عامة



حركة حماس تنتقد

تجنب وفد الجناحية الدولية زيارة غزة

انتقدت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بشدة إقصاء قطاع غزة من جدول الزيارة التي يؤديها وفد المحكمة الجنائية الدولية لإسرائيل والأراضي الفلسطينية.

وقالت حماس -في بيان- إن وفد المحكمة الجنائية الدولية «استسلم لإملاءات إسرائيل»، واعتبر البيان أن وفد المحكمة استثنى قطاع غزة الذي يعتبر المسرح الرئيسي للجرائم الإسرائيلية عام ٢٠١٤، مما يعني أن «زيارته فارغة المضمون ولن تكون لها جدوى».

وقالت الحركة إن هذا الاستثناء «نسب في المزيد من الألم لأهالي الضحايا الذين كانوا ينتظرون دوراً فاعلاً لمحكمة الجنايات الدولية، يضمن إنصافهم ويقدم الإسرائيليين القتل إلى المحاكم الدولية».

وكان وفد من مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بدأ يوم السبت جولة «توعوية» في إسرائيل والضفة الغربية، دون زيارة قطاع غزة.

وقال عضو اللجنة الوطنية الفلسطينية العليا للمتابعة مع المحكمة الجنائية الدولية (حنا عيسى) إن الوفد لن يتوجه إلى غزة، لأنه لا يعترف بحكومة حركة حماس في القطاع. ■

الإسلاميون ومرونة التعاطي مع الواقع

بقلم: بسام ناصر

تمثل ذلك بوضوح تام برؤية زعيم حركة النهضة، الشيخ راشد الغنوشي، الذي أعلن عن قبوله بالديمقراطية قبولاً تاماً، من غير أي شرط أو قيد يُفرض عليها من خارجها، وتحديد الدولة بسلطتها ونفوذها عن أن تكون خاضعة لأي اتجاه إسلامي. وهو ما حكم تجربة الحركة إبان تسلمها الحكومة والمشاركة فيها، عبر مواقف رموزها وقادتها بتحديد الدولة عن فرض الأحكام الشرعية وتطبيقها بسيف القانون والسلطة.

ثم توالى اكتشافات بعض تلك الحركات، بإعلاناتها المنكرة أنها كانت واهمة حين وضعت ثقتها المطلقة بصناديق الاقتراع، التي ستمنحها السلطة الحقيقية حال فوزها بنتائج الانتخابات، لتكتشف أن مفاصل الدولة لن تكون بيد الإسلاميين حتى بعد فوزهم (الساحق) في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، لتعيد ترتيب أوراقها من جديد بناء على شروط الواقع الحاكمة، ومعادلاته المهمة على سائر شؤون الحياة، ومختلف مؤسسات الدولة.

ثم اكتشفت تلك الحركات أنه لا بد من توسيع دوائر تحالفاتها مع مختلف القوى السياسية والوطنية، دفعا لئلا تستنار التي

بعد تجارب مريرة اكتشفت حركات إسلامية، أنها بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في كثير من رؤاها ومواقفها بخصوص العديد من الملفات المتعلقة بالتعاطي مع الواقع، وعلى وجه الخصوص طبيعة العلاقة مع الأنظمة السياسية القائمة، وكذلك العلاقة مع القوى والأحزاب السياسية الفاعلة.

كان من الصعب على كثير من تلك الحركات التفكير بذات الطريقة التي باتت تفكر بها حالياً، فقد كانت ممارساتها السياسية تتسم بالصرامة العقائدية في سابق عهدها، المحددة لمشروعها الأكبر في تطبيق الشريعة، التزاماً بمبدأ الحاكمية، ثم طرأ على تلك الرؤية تعديل خفف من صرامة الأيديولوجيا الحاكمة لنموذجها في العمل السياسي إلى التوجه نحو نموذج الدولة المدنية بمرجعية إسلامية.

ثم تقدمت حركة النهضة التونسية قبل الربيع العربي وبعده، بنموذجها الأكثر جرأة بالقبول باللعبة الديمقراطية بشروط الديمقراطية نفسها، وليس بفرض أي قيد أو شرط عليها من خارجها، كما يحلو لبعض الإسلاميين تقييد بعض مبادئ الديمقراطية، كالحريات المختلفة التي توفرها الأنظمة الديمقراطية بثوابت الأمة الدينية، أي وضع سقف ديني لمبادئ الديمقراطية.

كانت تحكم توجهاتها وسياساتها وقراراتها في سابق عهدها، (على الأقل من وجهة نظر خصومها)، فدخلت في تحالفات متأخرة مع القوى والشخصيات الوطنية على مختلف انتماءاتها الفكرية، مؤمنة بواقعية تامة أن الوطن لجميع أبنائه، ولا ينبغي لقوة أن تستأثر بحكمه دون الآخرين.

من المسلم به أن معظم تلك الحركات ارتضت لنفسها أن تعمل من خلال مؤسسات الأنظمة القائمة، فهي تلتزم الدستور المعمول به في دولها، وتخضع لسلطة القانون النافذ في مجتمعاتها، وهي تعمل ضمن أطر دستورية وقانونية، وتمارس نشاطاتها وأعمالها السياسية والاجتماعية بصورة علنية مكشوفة أمام الجميع، وتؤمن بالعمل السلمي، والإصلاح التدريجي من خلال الأطر الدستورية والقانونية القائمة.

وما دامت تلك الحركات رضيت بالعمل من خلال مؤسسات الأنظمة القائمة، فلا يسعها إلا التكيف مع شروط الواقع مهما بلغت قسوتها، ولا تملك إلا الاستجابة لأكراهات الواقع الضاغطة بكل مرارتها، لأنه ليس بين أيديها خيارات أخرى (مامونة العواقب) يمكن الأخذ بها، وسلوكها في ظل التجارب البعيدة والقريبة.

المرونة في التعاطي مع الواقع لا تعني بحال التنازل عن ثوابت الدين، وقطعيات الشريعة، بل تعني الخضوع الجبري لشروط العمل المقدر عليه، فالعاجز عن الفعل، لضغفه وعدم امتلاكه القدرة اللازمة لإحداث الإصلاح والتغيير، ماذا بوسع أن يفعل إلا التحرك ضمن الهوامش المتاحة والممكنة، وأن يجنب نفسه وجماعته الصدام مع الأنظمة، الذي غالباً ما يقضي إلى مفاسد كبيرة تفوق كل المصالح المتوهمه. ■

ما حقيقة فتور العلاقة بين حركة النهضة ونداء تونس؟

لنفسه»، وفق تعبيره. وتابع: «بدأت التصريحات اليوم تظهر نوعاً من الفتور، فيما تشير تصريحات أخرى إلى أن العلاقة بين الطرفين ستبقى على ما كانت عليه دون أي خلاف»، لافتاً إلى أن بعض المواقف موجهة بالأساس إلى قواعد الحزبين «بمعنى أنها للاستهلاك الحزبي الداخلي، وليس هناك خلافات حقيقية»، بحسب قوله.

وختم بقوله: «يكفي المتابع أن يلاحظ نتائج التصويت على مشاريع القوانين داخل مجلس نواب الشعب، فهي تحظى كلها تقريبا بنسبة مرتفعة من الأصوات من قبل الحزبين»، وفق قوله.

مشاكل ومصاعب

وكان زعيم حركة النهضة، راشد الغنوشي، قد قال في حوار نشرته صحيفة الشرق القطرية يوم الجمعة، إن الشراكة بين نداء تونس والنهضة تمثل النواة «أو كما سميتها أنا جناحي الطائر التونسي»، وفق تعبيره.

وأوضح أن علاقة «النهضة» ب«النداء» ككل العلاقات السياسية «تعرّضها مشاكل أو مصاعب، ولكن المصلحة في المحافظة على هذه العلاقة هي الأكبر».

وأضاف الغنوشي: «الحديث عن صعوبات برز بعد حركة المحافظين الأخيرة، وليس مرده رغبة النهضة في الحصول على المزيد من المناصب والمواقع، فنحن لا ننظر للسلطة كغنيمة، وإنما غايتنا جعل التعيينات آلية لدعم عمل الحكومة وتدعيم الحزام السياسي حولها».

وقال: «نسمع حديثاً هنا وهناك عن جبهة في مواجهة النهضة أو محاولات لإغراق الإدارة بالتعيينات الحزبية، ولكن نعتقد أن شركاءنا حريصون على التوافق بقدر حرصنا عليه».

تشاركية».

ليست ثنائية

لكن المستشار السياسي لرئيس حركة النهضة، لطفي زيتون، اعتبر أن علاقة النهضة بالنداء «ليست ثنائية، وليس هناك تحالف بين النهضة والنداء حتى نقول إنها فترت، وإنما هناك علاقة عادية بين حزبين»، مضيفاً: «نحن جزء من حكومة الوحدة الوطنية، وعلاقتنا هنا ليست بحزب النداء بل برئيس الحكومة يوسف الشاهد».

وأكد أن العلاقة بين كتلتَي النهضة والنداء بالبرلمان «قد يبدو للكثيرين فيها تقارب، خاصة عند التصويت على مشاريع القوانين، وذلك لأنهما الكتلتان الأكبر بالمجلس، وبالتالي يؤثران في نتائج التصويت»، وفق زيتون. ولفت زيتون إلى أن «هناك بعض المحاولات من بعض الأطراف لضرب العلاقة بين رئيس الحركة راشد الغنوشي ورئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي والزعم بأنها فترت وتراجعت».

موجهة إلى القواعد

من جهته، قال المحلل السياسي وأستاذ القانون الدستوري، قيس سعيد، إن جوهر العلاقة بين النهضة والنداء مبني على اتفاق تم بين الحزبين صيف ٢٠١٣، يقوم على مبدأ قبول كل طرف بالآخر. وأضاف «أن علاقة الحزبين تطوّرت بعد انتخابات ٢٠١٤، «حيث توصلنا إلى اتفاق ثان يقضي بتقاسم السلطة والأستائر كل طرف بالسلطة

بنداء تونس منذ صيف ٢٠١٣؛ هي نفسها اليوم، وأن كلاً من حركة النهضة وحزب نداء تونس؛ يراعي إلى اليوم نتائج الانتخابات التي أعطت موازين قوى، وأن كلاً منهما «يبني مواقفه السياسية على ضوءها في ما يتعلق بالحياة العامة وفي البرلمان».

شبه تحالف استراتيجي

وقال: «لانتصوير استقراراً لمجلس نواب الشعب أو عملاً حكومياً ناجحاً؛ إلا بما يتحقق من توافقات بين كتلتَي النهضة والنداء، والكتل البرلمانية الأخرى».

واستبعد الوريثي وجود ما من شأنه أن يرشح العلاقة لسيناريو فك الارتباط أو القطيعة.

ورأى أنه ليس هناك في الوقت الراهن ما يهدد العلاقة بين الحزبين، لافتاً إلى أن النهضة «ستدفع نحو مواصلة الشراكة والتوافق، واستمرار الانفتاح في الحكم الائتلافي على كل الأطراف مع ديمقراطية اندماجية

اعتبر سياسيون ومراقبون أن العلاقة السائدة بين حركتي النهضة ونداء تونس لم تتغير، رغم اختلافهما في وصف طبيعة هذه العلاقة وتقييمها، ورغم ما راج حول علاقة الحزبين التي قيل إنها تشهد فتوراً غير مسبوق منذ توافقهما بعد انتخابات تشرين الأول ٢٠١٤.

ورأى المُكَلَّف بالمكتب الثقافي والإعلامي في حركة النهضة وعضو البرلمان التونسي، العجمي الوريثي، أن المبادئ التي قامت عليها علاقة حركته



السبسي.. والغنوشي

المرزوقي: الزلزال العربي قد يستمر عقداً أو عقدين!!

وأن الثورة العربية ستتكرر حتى تتم إعادة صياغة المجموعة العربية لتصبح بعد ثلاثين أو خمسين سنة قوة جماعية كبرى مثل الصين أو أوروبا.

وبشأن ما يجري في حلب من قصف من النظام السوري وروسيا قال المرزوقي إن الشعوب كلها متضامنة مع المدينة، لكن حجم المأسى في البلدان العربية جعل كل القضايا تتراجع.

وأعطى مثلاً لذلك «اليوم غزة تحت الحصار، لكن لأحد يتظاهر رغم أنه في السابق كنا نرى المظاهرات والوقفات الاحتجاجية الشعبية، هذا لا يدل على أن هناك لامبالاة، هناك غضب يتجمع ويمكن أن ينفجر في أي لحظة وفي كل الميادين».

وفي تعليقه على فوز حزب العدالة والتنمية المغربي في الانتخابات التشريعية، قال المرزوقي إن النتائج تظهر أن أغلب الشعوب العربية تريد الإصلاح من أناس يحاربون الفساد.

وأضاف: «أعتقد أن النفس الإصلاحية الموجودة في حزب العدالة والتنمية، وغياب الفساد، وأنهم يريدون الاستقرار في إطار المنظومة الملكية، هو السر الذي جعل المغرب يسير في الاتجاه الصحيح».

قال الرئيس التونسي السابق المنصف المرزوقي إن مرحلة عدم الاستقرار التي يمر بها العالم العربي قد تدوم عشر سنوات أو عشرين سنة قبل أن يتم بناء نظام سياسي عربي جديد.

وأضاف المرزوقي في حوار على هامش مشاركته بـ«منتدى الشرق.. ملتقى إسطنبول ٢٠١٦» في تركيا إن ما يحدث الآن في العالم العربي هو شبيه بما وقع في الصين بالقرن التاسع عشر، وفي أوروبا ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وأشار المرزوقي إلى أن المرحلة الحالية تنتسم بانتهاء النظام السياسي والاقتصادي، وانتهاء النظام العربي ككل، بما في ذلك جامعة الدول العربية، قائلاً «إنه مثل زلزال يهدم حياً بكامله، وهذه الزلازل مستمرة، وسندخل مرحلة عدم استقرار قد تدوم عشر سنوات أو عشرين سنة، ثم على أساسها سيبنى نظام سياسي عربي جديد».

وأرجع المرزوقي سبب هذا الانهيار والفشل الاقتصادي والاجتماعي إلى استبداد الأنظمة السياسية العربية وفسادها وسوء خياراتها على مدى نصف قرن منذ الاستقلال، مشدداً على أن البدائل موجودة،

مسيرة في عمان للتنديد باتفاق الغاز مع إسرائيل



شارك مئات الأردنيين في مسيرة انطلقت من مجمع النقابات المهنية بالعاصمة عمان تنديداً باتفاق لاستيراد الغاز من إسرائيل، ومنعت قوات الأمن النشاط من إكمال مسيرتهم نحو مقر الحكومة.

وانطلقت التظاهرة من أمام مجمع النقابات المهنية في منطقة

الأمينية.

لكن الحملة دعت الأردنيين للمشاركة في مسيرة موحدة بـ«يوم الغضب الشعبي في مواجهة صفقة العار، يوم الجمعة المقبل» انطلاقاً من ساحة المسجد الحسيني وسط عمان.

وتظاهر أكثر من ألفي شخص الجمعة الماضية في عمان ضد الاتفاق، بينما شارك آلاف الأردنيين في نشاط احتجاجي يوم الأحد دعت له الحملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بإطفاء الكهرباء في المنازل لمدة ساعة واحدة. ■

الشميساني باتجاه مبنى رئاسة الوزراء، وورد المشاركون هتافات تندد بالاتفاق وبتجاهل الحكومة لموقف الشعب الأردني منه.

ورُفعت لافتات كتب عليها «النور من العدو ظلام» و«غاز العدو احتلال» و«لا بد من إلغاء اتفاقية الغاز فالاتفاقية تدعم الاحتلال».

وكانت «الحملة الوطنية الأردنية لإسقاط اتفاقية الغاز مع الكيان الصهيوني» دعت إلى مسيرات يوم الجمعة في محافظات أردنية، إلا أنها أعلنت تأجيلها بسبب ما سمتها «ضغوطات شديدة» من قبل الأجهزة

داؤنا و جواؤنا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

أجرؤكم على الفتيا

ما أوتي العباد من العلم إلا قليلاً، وإن فوق كل ذي علم عليمًا، ولا يزال المرء يطلب العلم ويقول: «رب زدني علماً» طه-١١٤، ولا يزال يرتقي في مدارج العلوم حتى إذا ظن أنه قد علم فقد جهل!

ورد في صحيح البخاري أن موسى عليه السلام قام خطيباً في بني إسرائيل، فسئل أي الناس أعلم؟ قال: أنا! فعتب الله عليه إذ لم يرده العلم إليه، فأوحى الله إليه: إن لي عبداً بمجمع البحرين هو أعلم منك! فلما أتى موسى ذلك الرجل وهو الخضر قال: أتيتك لتعلمني مما علمت رشداً، قال: يا موسى إنني على علم من علم الله علمنيه لا تعلمه أنت ومن معك، وأنت على علم من علم الله علمه الله لا أعلمه..

إن البشر يخوضون في لُجج العلوم فينهل كل امرئ منهم نصيباً قليلاً، وينال قسطاً يسيراً، ولا يقدر أحد منهم أن يحيط ببحار العلوم إلا بمقدار ما يحمل المخيط إذا أدخل البحر!

لقد صحَّ عن ابن عمر قوله: العلم ثلاثة: كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدري، وكان النبي ﷺ يسأل عن المسألة فيقول لا أدري حتى أسأل جبريل. ويقول جبريل: حتى أسأل العالم؛ كما قال حين سأله النبي ﷺ عن معنى الآية: «خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین» الأعراف-١٩٩، ثم قال له: «يا محمد إن الله يأمرك أن تصل من قطعك وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك» أخرجه ابن جرير.

وقيل: «لا أدري» نصف العلم، وإذا ترك العالم «لا أدري» أصيبت مقاتله! أما موقف علماء الأوس من الفتوى فإنها تبوئهم ذرى سامقة من التقى، وقمماً شامخة من الورع لا يبلغها حفظة العلم في العصر الحاضر.

كان العالم يستفتي فيفتي وهو يرعد، وكانت القاعدة السائدة تقول: أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار. قال سفیان الثوري: أدركت عشرين ومائة من الأنصار ما منهم من أحد يُحدث بحديث إلا ودَّ أن أخاه كفاه الفتوى، وإذا سُئل عن المسألة ردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول!!

وكان الفقيه العالم لا يتعجل في الإجابة لأن التعجل فرقٌ وجهل، وقد جاء في الحديث: «التأني من الله والعجلة من الشيطان»، أخرجه الترمذي.

لقد صرنا إلى زمن كثر فيه المتصدرون إلى مجالس العلوم الشرعية، المدعون للفقهاء والاجتهاد، المتجربون على الإفتاء، وكثير منهم يلبسون للناس لباس الفقهاء، ويعتَمرون تيجان العلماء زعماً وأدعاً، فيغشون العامة ويتسلطون على عقولهم، ويركبونهم متون الجهالة والخسران، وبعضهم ماهر في الكلام والبيان، ولكن دماغه أفرغ من فؤاد أم موسى! إن من فتان هذا العصر أن المتجرب على الفتوى جعل نفسه بحراً محيطاً، وصار في كل علم محيطاً، تنصب عليه المسائل فيعطي لكل سؤال جواباً من غير تردد ولا تفكير! يشق على أحدهم أن يقول لا أدري وهو نصف العلم، ويهون على بعضهم أن يفتوا بغير علم، ومن فعل ذلك فقد ضل وأضل.

لقد عدت فتنة الفتيا في زماننا عظيمة الخطر، بالغة الضرر، كفتنة النساء في بني إسرائيل، وفتنة المال في أمة سيد المرسلين، فاحذر فتاوى الأعداء، إلا أن يكونوا من العلماء الأتقياء! ■

كلينتون وترامب يتبادلان الاتهامات في ثاني مناظرة رئاسية

مرغوب فيهم، وإن موقف ترامب منهم يُستخدم لتجنيد المتطرفين. وأضافت أن منافستها الجمهوري لم يعتذر مطلقاً عما قاله عن السود والمسلمين واللاتينيين والمهاجرين وأسرى الحرب.

أما ترامب فقال إن هناك مشكلة قائمة مع المسلمين، وعليهم التبليغ عن المشاكل التي يرونها مثل ما حدث في الهجوم الذي وقع في سان برناردينو نهاية ٢٠١٥.

واختلف المرشحان الديمقراطي والجمهوري لانتخابات الرئاسة الأميركية على نظام الرعاية الصحية الذي تم إقراره من قبل إدارة أوباما، وبينما عرض ترامب مساوئ هذا النظام، دافعت عنه كلينتون، وقالت إن هناك ملايين الأميركيين الذين يتمتعون بالتغطية الصحية.

وبدا أداء المرشح الجمهوري في المناظرة الثانية أفضل مقارنة بالمناظرة الأولى التي تمت نهاية الشهر الماضي، بيد أن ترامب كان يتفادى الردود المباشرة والواضحة على الأسئلة. وتُعد المناظرة الثالثة والأخيرة في جامعة نيفادا بلاس فيغاس في ١٩ من الشهر الحالي. ■

محاربة تنظيم الدولة، وقال إنه لا يحب الأسد، لكنه رأى أن الأخير يحارب تنظيم الدولة.

قضايا داخلية
وتناولت المناظرة -التي استغرقت نحو تسعين دقيقة- قضايا داخلية، بينها التعامل مع الأقليات، وإنعاش الاقتصاد، ومراجعة النظام الضريبي، وتعيين قضاة في المحكمة العليا.

وقالت كلينتون إنه يجب إشعار المسلمين بأنهم



سماه «نظام أوباما»، وكرّر ما قاله سابقاً إن إدارة أوباما انتهجت سياسة خارجية «غبية» تجاه تلك الأزمات، وأنه سيسعى لاستعادة عظمة الولايات المتحدة.

وفي الشأن السوري، هاجمت هيلاري كلينتون روسيا وإيران، واتهمتهما بدعم نظام بشار الأسد، وقالت إن الوضع في سوريا كارثي، ودعت لإقامة حظر جوي وإقامة مناطق آمنة في سوريا، بيد أنها أكدت -في المقابل- أنها لن تزج بقوات برية في سوريا في حال فازت بالانتخابات، وقالت إن ذلك سيكون خطأ.

واتهمت كلينتون الرئيس الروسي بوتين بإصدار تعليمات لفرصنة بريد حملتها من أجل التأثير على الانتخابات الرئاسية الأميركية، وكان الديمقراطيون اتهموا روسيا بأنها تقوم بذلك دعماً للمرشح الجمهوري. وانتقد ترامب موقفها من بوتين، وقال إنه لا يعرفه، ورأى أنه يجب التعاون مع روسيا من أجل

تبادل المرشحان الديمقراطي والجمهوري لانتخابات الرئاسة الأميركية هيلاري كلينتون ودونالد ترامب، في ثاني مناظرة تلفزيونية بينهما، الاتهامات بشأن السياسة الخارجية، والقضايا الداخلية، فضلاً عن مسائل أخلاقية شخصية.

بدأت المناظرة التي عقدت فجر الإثنين، بحضور جمهور في جامعة بمدينة سانت لويس بولاية ميزوري، بالحديث عن تسجيل صوتي لترامب تم تداوله قبل أيام، وتضمن عبارات تجاه النساء وُصفت بأنها بذيئة.

وبينما قالت كلينتون إن ما ورد في التسجيل يمثل حقيقة ترامب، ردّ منافسها الجمهوري بأنه اعتذر عما بدر منه، واستحضر ضلوع الرئيس الأسبق بيل كلينتون في علاقات غير شرعية تعرّض بسببها للمساءلة.

وقال ترامب إنه غير فخور بما قاله في التسجيل الذي يعود إلى عام ٢٠٠٥، كما أن على كلينتون أن تعتذر عن حذفها ٣٣ ألف رسالة إلكترونية من بريد خاص استخدمته عندما كانت وزيرة للخارجية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣.

وردت المرشحة الديمقراطية على اتهامات ترامب بشأن تسريب الرسائل الإلكترونية بأنه لم تتم قرصنة أي رسائل تحوي معلومات سرية.

السياسة الخارجية

وفي ما يخص سياسة الولايات المتحدة الخارجية، حمل المرشح الجمهوري الرئيس أوباما وهيلاري كلينتون مسؤولية ما وصفه بالفشل الكارثي في معالجة الأزمات في سوريا والعراق وليبيا، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية. وقال إن البلاد لا يمكن أن تتحمل أربعة أعوام أخرى مما

الرئيس البشير: سودان جديد بلا قبليّة



أكد الرئيس السوداني عمر البشير على رفع خانة القبليّة من الوثائق الرسمية، واعداد «سودان جديد بلا قبليّة»، مجدداً دعوة معارضيه للتوقيع على توصيات الحوار الوطني التي تمت المصادقة عليها أمس الإثنين.

وقال البشير خلال تجمع حاشد وسط الخرطوم المؤيدي

توصيات المؤتمر العام للحوار الوطني «من اليوم، على أي أحد يسأل عن الهوية، يقول سوداني.. لا قبليّة ولا جهوية».

وخلال حديثه، جدد الرئيس السوداني دعوة معارضيه للتوقيع على توصيات الحوار الوطني، قائلاً: إن من لم يفعل ذلك سيكون «ضد الشعب»، وتابع: «من أتى مسالماً أهلاً وسهلاً، ومن لم يات سنصل إليه في الغابة».

ويعتبر «إلغاء خانة القبليّة» من الأوراق الرسمية واحدة من أبرز توصيات الحوار الوطني، الذي قاطعته فصائل المعارضة الرئيسية، إضافة للمجموعات التي تحمل السلاح ضد الحكومة.

ومحور الهوية واحد من ستة محاور ناقشتها جلسات الحوار الوطني، حيث يربط كثيرون بينها وبين الحروب الأهلية المستمرة في السودان منذ استقلاله عن الحكم البريطاني عام ١٩٥٦.

وينحدر غالبية مقاتلي الحركات التي تحارب الحكومة في إقليم دارفور غربي السودان وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق جنوباً، من إثنيات أفريقية، ويتهمون الحكومة بتهميش مناطقهم لصالح المجموعات المتحدرة من أصول عربية، في وقت تنفي الحكومة ذلك وتتهم بالمقابل الحركات

بخوض حرب عنصرية. كما أعلن الرئيس السوداني تمديد وقف إطلاق النار لشهرين، في ثلاث مناطق تشهد نزاعات بين القوات الحكومية والمتمردين، وهي دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

الحوار الوطني

وتعود مبادرة البشير للحوار إلى مطلع ٢٠١٤، لكن جلساته بدأت فعلياً في تشرين الأول ٢٠١٦، واقتصرت المشاركة فيها على أحزاب متحالفة أصلاً مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

وقاطعت فصائل المعارضة مبادرة البشير بعد رفضه شروطها، وعلى رأسها الإفراج عن المعتقلين والمحكومين السياسيين وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، وآلية مستقلة لإدارة الحوار.

ولم تفلح جهود متصلة لأكثر من عامين قادها رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي بتفويض من الاتحاد الأفريقي في إلحاق المعارضة بالحوار، وآخر هذه الجهود حملت الطرفين على توقيع «خريطة طريق»، عُقدت بناءً عليها مفاوضات بين الحكومة والحركات المتحدرة في آب الماضي قبل أن تُعلّق لأجل غير مسمى. ■

السياسي في الخرطوم للمشاركة باختتام مؤتمر الحوار الوطني ويؤكد أن مصر تدعم جهود السودان في تعزيز وحدته واستقراره



التي بذلها الرئيس السوداني عمر البشير، لإرساء الاستقرار والسلام في إرجائه، مشيراً إلى أن مصر كانت من أوائل الدول التي رحبت بالدعوة لإقامة حوار وطني مجتمعي شامل يجمع كافة الأحزاب والحركات والكيانات السياسية والمجتمعية في السودان، ويعمل على ترسيخ بنية الدولة السودانية الحديثة القائمة على مبادئ المشاركة والديمقراطية، بما يكفل الاستمرار في حماية الحقوق والحريات، ويسهم في تحقيق الأمن والرخاء لكافة المواطنين السودانيين.

وأشاد السيسي بشجاعة الرئيس البشير في اتخاذ القرارات المصرية، وأكد دعم مصر التام للجهود التي تقوم بها الأمانة الإقليمية الرفيعة المستوى برئاسة الرئيس ثابو مبيكي، كما أكد استعداد مصر لبذل كل جهد بهدف دعم كافة السودانيين للمضي بدأب في هذا الطريق، واختتم الرئيس كلمته قائلاً: «أهنتكم على هذه الخطوة الهامة في سبيل تعزيز جهود استقرار السودان ورخائه».

وقدم السيسي، في كلمته التهنئة للشعب السوداني لنجاح الحوار، وقال إن مصر تحرص على تكثيف التعاون مع السودان وترسيخ المصالح المشتركة.

وشارك في مؤتمر الحوار الوطني السوداني ٨٧ حزباً سياسياً و٣٤ حركة و٦٦ شخصية عامة بالسودان، بجانب وزراء الحكومة السودانية وأعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي المعتمدين لدى الخرطوم. ■

وصل الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، صباح الإثنين، إلى العاصمة السودانية الخرطوم، للمشاركة في ختام أعمال مؤتمر الحوار الوطني تلبية للدعوة الموجهة من الرئيس عمر البشير.

وكان في استقبال الرئيس السيسي بمطار الخرطوم الدولي الرئيس السوداني عمر البشير، ووزراء الخارجية والتعاون الدولي والإعلام، بالسودان، وقال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، السفير علاء يوسف، إن «مشاركة السيسي في الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني السوداني تأتي في إطار العلاقة الخاصة التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين، وما يجمعهما من تاريخ ممتد ومصير مشترك».

كما أشاد المتحدث الرسمي بنتائج اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، التي عقدت على المستوى الرئاسي لأول مرة في القاهرة الأسبوع الماضي، وخاصة توقيع الرئيسين على وثيقة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، التي تعكس إرادة سياسية واضحة في الوصول بمستويات التعاون المشترك إلى الأفاق التي تتسق مع ما يجمع البلدين من علاقات متميزة.

وأضاف المتحدث أن الرئيسين التشادي إدريس ديبي والونغندي يوري موسيفيني انضموا إلى الاجتماع، حيث تمت مناقشة آخر التطورات على الساحة الأفريقية وسبل دعم جهود إحلال السلام والاستقرار.

وقد أكد السيسي أن مصر دعمت كافة الجهود

الصدر يدعو العراقيين للتظاهر احتجاجاً على حكم عودة نواب الرئيس

المستقلين، محذراً من إعادة الوزارات المستقلة والمقالة ولا سيما الدفاع والداخلية.

ولفت إلى احتمال وقف المفاوضات للعودة إلى «التحالف الوطني» حال الإصرار على بعض الأمور الخاطئة بالتسوية في ملف الوزارات والمناصب التي يشغلها من وصفهم بـ«الفاستين» وإبقاء مفضية الانتخابات وقانونها المجحف كما هو دون تعديل.

يذكر أن قرار الإقالة بحق كل من نواب رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، «نوري المالكي وأسامة النجيفي وآباد علوي»، جاء قبل عام، بموجب قرار من رئيس الحكومة حيدر العبادي بعد تظاهرات واسعة في بغداد والمحافظات. ■

دعا زعيم التيار الصدري العراقي مقتدى الصدر العراقيين إلى تنظيم مظاهرة شعبية أمام مقر المحكمة الاتحادية العليا في العاصمة (بغداد) بعد انتهاء احتفالات ذكرى «عاشوراء»، احتجاجاً على قرار المحكمة بإبطال قرار رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بإلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية لإيصال صوت الإصلاح إلى «داعمي الفساد»، واعتبر الحكم وتأجيل تشكيل حكومة التكنوقراط «محاولة لإعادة الفساد».

وهدد الصدر، في بيان صحفي يوم الإثنين، بالدعوة لاعتصام شعبي مفتوح إذا لم تستكمل حكومة العبادي تشكيل وزارة التكنوقراط

اعتصامات علمائية احتجاجاً على توقيف الشيخ بسام الطراس

الجماعة الإسلامية في طرابلس



الشيخ الطراس ووضع تشريع يؤمن الحصانة للعلماء ويمنع اهانتهم.

كلمة حزب التحرير القاها الشيخ محمد ابراهيم، دعا فيها مفتي الجمهورية اللبنانية لأخذ دوره واعتماد الموقف الذي يعيد للعلماء اعتبارهم ويحفظ حقوق المسلمين في لبنان.

كلمة عائلة مفتي راشيا السابق الموقوف الدكتور بسام الطراس القاها ابنه عمير، فدعا للمشاركة في الوقفة التضامنية الراقصة لاعتقال والده أمام المحكمة العسكرية يوم الأحد في بيروت.

النائب خالد الضاهر دعا رئيس الحكومة اللبنانية والوزراء السبعة إلى وقف استمرار اعتقال الدكتور الطراس، محذراً من تداعيات هذا التوقيف على الساحة اللبنانية، لأننا لن نقبل أن تكون في السجون عند مشروع الولي الفقيه وعند الحرس الثوري في لبنان.

واختتم الاعتصام بكلمة من والد الدكتور الطراس، شكر فيها أبناء وفعاليات لهذه الوقفة مع ابنه مفتي راسا السابق المعتقل، ودعا رفعة الشيخ أحمد أيوب.

استنكاراً وشجباً لتوقيف هيئة العلماء وسماحة المفتي الشيخ الدكتور بسام الطراس ومداومة منزله لأسباب واهية.. ولعدم مراعاة منزلة ومقام العلماء الأفاضل.. الجماعة الإسلامية في طرابلس وهيئة العلماء المسلمين نظموا اعتصاماً رافضاً للترهيب ولهذا الأسلوب القمعي في ساحة النور بطرابلس، مطالبين باحترام حرمة العلماء، داعين لإطلاق الدكتور الطراس والكف عن سياسة الكيل بمكيالين.

كلمة الاعتصام القاها الشيخ مصطفى ابراهيم، نائب رئيس هيئة العلماء المسلمين في لبنان الشيخ رائد حليل، اعتبر أن من المعيب على الدولة اللبنانية بأجهزتها المختلفة احتجاز الطراس واعتقاله لمجرد مناصرته للثورة السورية، في حين أن الدولة اللبنانية ذاتها تقف مكبلية أمام من يدعم ظلم النظام والطغمة الحاكمة في سوريا، التي تقتل وتبيد الحجر والبشر.

المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في طرابلس الأستاذ إيهاب نافع دعا السلطة اللبنانية لإطلاق سراح

اعتصام أمام المحكمة العسكرية في بيروت



النتيجة البريئة البيضاء التي ما تطلخت بالحروب الأهلية النجسة، ولا تطلخت بالحروب الطائفية، ولا أيام التي قيل عنها أنها مجيدة.

وقال نائب رئيس المكتب السياسي في «الجماعة الإسلامية» الدكتور بسام حمود أمام المعتصمين: «كنت أفضل أن تكون هذه الوقفة أمام فرع المعلومات وليس هنا، ولكن الظلم ليس له طائفة ولا مذهب ولا دين»، وأسف لـ«الكيل بمكيالين تحت سقف واحد وهذه المعاملة التي نعامل بها هي التي تربي الإرهابيين وهي التي تنبت الإرهاب».

قطع مئات من مناصري الشيخ بسام الطراس الطريق أمام المحكمة العسكرية في بيروت للمطالبة بإطلاقه. وشارك في الاعتصام مناصرو «الجماعة الإسلامية» وعدد من مشايخ «هيئة العلماء المسلمين».

كلمة هيئة علماء المسلمين في لبنان القاها رئيس الهيئة الشيخ أبو بكر الذهبي، أكد فيها أن وقفنا هي انتصار للحق، انتصار للمظلومين، انتصار للموقوفين الإسلاميين، انتصار لأي مظلوم من أي طائفة كان. المسلمون في لبنان قوتهم في كرامتهم، وبأيديهم

اعتصام للجماعة أمام دار الإفتاء في صيدا



إلى جانب عدد من المشايخ. وقال الدكتور بسام حمود في الاعتصام: «بذلنا كل الإمكانيات وكل الاتصالات وكل محاولات التواصل مع الجهات الأمنية والرقابية والقضائية من أجل وضع حد لعملية توقيف الشيخ المفتي الدكتور بسام طراس. وتابع حمود: «نحن دائماً نقول أننا تحت سقف القانون، ونحن لا ندافع عن أي إنسان يخطئ، ويخالف القانون، ولكن إن كانت تهمة الدكتور بسام طراس هي دعم الثورة السورية فكلنا ندعم الثورة السورية، فليتم اعتقالنا جميعاً».

نفذت الجماعة الإسلامية اعتصاماً أمام دار الإفتاء في صيدا استنكاراً لتوقيف الشيخ بسام طراس ونجده من قبل القوى الأمنية. وقد تجمع عدد كبير من الشبان قاطعين الطريق أمام دار الإفتاء وسط انتشار أمني. وهتف المشاركون في الاعتصام ضد ما اعتبروه إهانة للعلماء، مطالبين بالإفراج الفوري عن الشيخ الطراس. وقد شارك في الاعتصام المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في الجنوب الدكتور بسام حمود

اعتصام الجماعة وهيئة العلماء المسلمين بدار الفتوى في برالياس



وعقدت هيئة علماء المسلمين والقوى والحركات الإسلامية في البقاع في مركز الجماعة الإسلامية - برالياس اجتماعاً لمتابعة موضوع الاعتقال.

نفذت الجماعة الإسلامية في برالياس اعتصاماً أمام دار الفتوى استنكاراً لاعتقال الدكتور بسام الطراس.

لروسيا، لكنه أكثر سوءاً لسكان حلب...».

انتقادات لمصر

وفي هذه الأثناء، انتقدت السعودية وقطر تصويت مصر في مجلس الأمن الدولي لصالح مشروع القرار الروسي بشأن الوضع في سوريا الذي لم يلق تأييداً إلا من أربع دول.

فقد وصف المندوب السعودي في الأمم المتحدة عبد الله المعلمي تأييد مصر للقرار الروسي بالمؤلم، وقال إن من المؤسف أن يكون موقف السنغال وماليزيا في مجلس الأمن أقرب إلى الموقف العربي من موقف مصر. وأضاف أنه يرثي لتلك الدول التي صوتت لصالح القرار الروسي.

من جهتها وصفت مندوبة دولة قطر لدى الأمم المتحدة علياء آل ثاني تصويت مصر لصالح مشروع القرار الروسي، بالمؤسف.

وقالت إن المهم الآن هو التركيز على ما يمكن فعله لمواجهة فشل مجلس الأمن في حل الأزمة السورية بعد استخدام روسيا الفيتو للمرة الخامسة. ■

لروسيا، لكنه أكثر سوءاً لسكان حلب...».

انتقادات لمصر

وفي هذه الأثناء، انتقدت السعودية وقطر تصويت مصر في مجلس الأمن الدولي لصالح مشروع القرار الروسي بشأن الوضع في سوريا الذي لم يلق تأييداً إلا من أربع دول.

فقد وصف المندوب السعودي في الأمم المتحدة عبد الله المعلمي تأييد مصر للقرار الروسي بالمؤلم، وقال إن من المؤسف أن يكون موقف السنغال وماليزيا في مجلس الأمن أقرب إلى الموقف العربي من موقف مصر. وأضاف أنه يرثي لتلك الدول التي صوتت لصالح القرار الروسي.

من جهتها وصفت مندوبة دولة قطر لدى الأمم المتحدة علياء آل ثاني تصويت مصر لصالح مشروع القرار الروسي، بالمؤسف.

وقالت إن المهم الآن هو التركيز على ما يمكن فعله لمواجهة فشل مجلس الأمن في حل الأزمة السورية بعد استخدام روسيا الفيتو للمرة الخامسة. ■

انقسام روسي غربي بشأن سوريا.. وانتقادات عربية لمصر

صوت الشعب السوري، لأنه الضحية الأولى لأعمال العنف. من جانبه قال ديفد بريسمان نائب السفير الأميركية لدى الأمم المتحدة لمجلس الأمن إن «روسيا أصبحت من المتعهدين الرئيسيين للإرهاب في حلب، مع استخدامها تكتيكات متكررة في العادة بقطاع الطرق أكثر من الحكومات».

أما بريطانيا فاعتبرت أن مشروع القرار الروسي يكشف عدم قيام موسكو بمسؤولياتها، مشيرة إلى أن ما يحدث في حلب يعتبر استهانة بالكرامة الإنسانية. وحذر السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة ماثيو ريكروفت -قبيل التصويت- من أنه سيكون «يوماً سيئاً

وانضمت فنزويلا إلى روسيا في التصويت ضده. وعقب ذلك، فشلت روسيا في الحصول على دعم دولي لمشروع قرار قدمته إلى المجلس بشأن حلب، حيث رفضته تسع دول، بينما امتنعت دولتان عن التصويت. وقال دبلوماسي في مجلس الأمن إن النقطة الأساسية هي أنه لا يدعو إلى وقف القصف الجوي.

مواقف غربية

وفي إطار المواقف الغربية من الفيتو الروسي، قال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية رومان نادال إن موقف روسيا في مجلس الأمن الدولي مؤسف جداً. وأضاف أن فرنسا ستواصل التحرك في مختلف الهيئات الدولية ووكالات الأمم المتحدة، من أجل إيصال

أحدث الاستخدام الروسي لحق النقض (فيتو) في مجلس الأمن ضد قرار فرنسي لوقف القتال في حلب، انقساماً بين الغرب وروسيا التي فشلت في تمرير قرارها هي الأخرى في المجلس بشأن سوريا، وسط انتقادات عربية لمصر التي ساندت القرارين.

واستخدمت موسكو يوم السبت الفيتو ضد مشروع فرنسي إسباني مشترك يتضمن إيقافاً فورياً للضربات الجوية وطلعات الطائرات الحربية فوق مدينة حلب السورية، ودعوة إلى هدنة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى مختلف المناطق في سوريا.

وحصل المشروع الفرنسي على موافقة أحد عشر صوتاً بينما امتنعت الصين وأنغولا عن التصويت،

افتتاح مؤتمر الائتلاف العالمي للنقابات لنصرة القدس في إسطنبول



افتتحت في العاصمة التركية إسطنبول، يوم الثلاثاء، فعاليات مؤتمر الائتلاف العالمي للنقابات لنصرة القدس وفلسطين، بحضور رسمي وشعبي، وبمشاركة نخبة من الشخصيات العربية والإسلامية.

وقال رئيس المؤتمر ليث شبيبات في الجلسة الأولى: إن دافع حضورنا اليوم هو النخوة والغيرة لإنقاذ الشعار الذي كان دائماً يجمعنا «القدس قدسنا جميعاً وفلسطين هي بوصلتنا»، الذي بات في حاجة إلى إنقاذ بعد أن عصفت بالأمّة الإسلامية كل أشكال الفتن الحالقة للدين، من سياسية إلى طائفية إلى مذهبية إلى عصبية إقليمية، جلبت لنا كل الولايات. وأشار إلى أنه تم تشكيل الكتلة الشعبية التاريخية لأوائها الفكرية المتنوعة التي تحتاج إليها الأمّة في نضالها الواحد ضد الظلم والاستبداد، وضد المشروع «الإسرائيلي» والغزو الخارجي بمختلف صورته وأشكاله، وكانت القدس البوصلة الرئيسية التي تنضبط بها النشاطات وجميع المناضلين. وأبدى شبيبات تطلعه إلى تفعيل النشاط النقابي من أجل خدمة القدس وفلسطين، من خلال انضمام الائتلاف النقابي التركي، مؤكداً أن المؤتمر سيوزع نماذج للراغبين في الانضمام إلى هذا

التشكيل النقابي الجديد.

بدوره، قال رئيس اتحاد نقابات العمال في تركيا «حق إيش» محمود أرسلان، وهو أحد رعاة الحفل: إن أحد أهداف هذا التجمع هو رفع الحصار عن فلسطين.

وأكد أن النقابة ستقوم بتوضيح وجهة نظرها من أجل حماية القدس وفلسطين في جميع المحافل الدولية، إيماناً بقضية فلسطين العادلة، التي نقف

نحن بجانبها وندعم الحقوق الفلسطينية كاملة. وأشار إلى أن النقابات نفذت العديد من الأنشطة من أجل القدس وفلسطين، إلا أنها ما زالت غير كافية، ومن هذه الأنشطة رعاية الأيتام في غزة ومحاولات فك وكسر الحصار.

من جهته، أكد رئيس اتحاد الموظفين العموميين علي يلتشن، الراعي الرئيس للمؤتمر: أن الاستيطان «الإسرائيلي» للأراضي الفلسطينية يأخذ طابع

التدرج، وزاد بعد عام ١٩٨٠م؛ أي بعد اتفاقية «كامب ديفيد».

وقال: على المسلمين وكل أحرار العالم تحرير ذاكرتهم من الاحتلال، الذي يحاول أن يسوّق روايته الكاذبة للعالم ويتباكى في الأمم المتحدة، مؤكداً أنه يجب أن يتحرك الجميع باتجاه نصرة فلسطين بشكل منظم، وبشكل يعكس إنسانية وعدالة هذه القضية. من جهته، أكد نائب رئيس الوزراء التركي نعمان كورتلمش في كلمته أن القدس هي محور السياسة الخارجية التركية، ويجب على الجميع أن يطرح هذه القضية للعالم بإبعادها التاريخية انطلاقاً من مبادئنا وأخلاقنا.

وشدد على أنه لا سلام في العالم دون إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، ودون وقف الاستيطان الذي يسرق الأراضي الفلسطينية مدينة مدينة وقرية قرية.

وقال: يجب أن نروي القضية الفلسطينية وأن نطرحها أمام العالم بشكلها الصحيح وبأبعادها التاريخية التي تؤكد أن الاحتلال «الإسرائيلي» هو أصل الإرهاب في المنطقة، وهو الذي أسس له قبل مائة عام عبر عصابات الهاجانا والأرجون.

ودعا كورتلمش جميع المسلمين والدول الإسلامية إلى ضرورة جعل قضية فلسطين العادلة والحصار الظالم فيها على سلم أولويات سياساتهم الخارجية. ■

تكريم الحجاج وإحياء ذكرى الهجرة في شحيم



الاستاذ أسعد هرموش قال فيها: يقول الرسول ﷺ «لا هجرة بعد الفتح وإنما جهاد ونية»، ونحن لن نهاجر بعد اليوم من أرضنا، قولوا للرب الروسي القذر ولماكر الشام ولماكر اليمن ولماكر العراق ومصر وفلسطين وكل الماكرين الخونة، الذين يدمرون المساجد والمستشفيات في حلب، ويريدون أن يمنعوا نقطة الماء عن أكثر من ٣٠٠ ألف مسلم صابر: لن نهاجر بعد اليوم، فهذه الأرض أرضنا والدار دارنا.

وعن الانتخابات الرئاسية قال هرموش: هناك محاولة لإيجاد مخرج للأزمة الرئاسية، أقول إن الرئيس سعد الحريري حرك هذا الجمود بعد طول انتظار، وقام بمبادرة تقدرها ونتمنئها، ولكن كان يجب أن يصار إلى عقد اجتماع إسلامي عند مفتي الجمهورية، يحضره رؤساء الحكومات وقادة العمل السياسي والحركي ويتبادلون الرأي بالنسبة إلى الترشيح الجديد، حتى لا يكون مادة نزاع داخلي بين أبناء الصف الواحد كما حصل مع ترشيح الوزير فرنجية. واختتم الاحتفال باناشيد إسلامية لفرقة الاستقامة من وحي المناسبة.

لمناسبة الهجرة النبوية، وتكريماً لحجاج بيت الله الحرام، أقامت الجماعة الإسلامية في شحيم احتفالاً في خلية مسجد أبي بكر الصديق، حضره مسؤول المكتب السياسي في الجماعة النائب السابق أسعد هرموش، رئيس مجلس محافظة جبل لبنان في الجماعة محمد قداح، والمسؤول السياسي عمر سراج، أعضاء المجلس البلدي في شحيم، رئيس رابطة مخاتير الشوف المختار محمد عبد الرحمن شعبان، مخاتير البلدة، وحشد من الحجاج والأهالي.

استهل الحفل بتلاوة من القرآن الكريم، وترحيب من مالك فواز، ثم ألقى الشيخ عاطف قشوع كلمة اعتبر فيها أن ما يهم الجماعة هو التآلف والإصلاح بين مكونات المجتمع.

بدوره الشيخ فارس الحاج شحادة تحدث عن معاني الهجرة، وعن النعم التي ينالها الحجاج من خلال طوافهم وسعيهم ووقوفهم على جبل عرفات، معتبراً أن رحلة الحج فيها إصلاح للنفس البشرية التي تعاهد الله السير على الصراط القويم. كلمة لمسؤول المكتب السياسي للجماعة الإسلامية

الجمعية الطبية الإسلامية تكرم بلدية بنين والمجلس الدنماركي للاجئين



جانب المؤسسات... بعدها ألقى الدكتور الكسار كلمة نوّه فيها بجهود «المجلس الدنماركي الذي أطلق هذه المكرمة التي ستسهم في التخفيف من معاناة المجتمع اللبناني والسوري».

بدوره ممثل المجلس الدنماركي (خالد اسماعيل) أكد «أن الدعم لبلدة بنين دعم استراتيجي، نظراً لحاجة هذه البلدة، وستكون هناك مشاريع تستهدف الفئات اللبنانية والسورية، نحتاج للجميع من أجل تحقيق النجاح».

كما ألقى ممثل من المجلس (صهيب الرفاعي) كلمة نوّه فيها بمزايا وإدارة المركز الصحي وبالبلدية.

كرمت الجمعية الطبية الإسلامية بلدية بنين - العبدية في عكار، والمجلس الدنماركي للاجئين وذلك في حفل تكريمي بمركز الإيمان الصحي في بنين بمناسبة تقديم بعض التجهيزات الطبية للمركز، بحضور رئيس بلدية بنين - العبدية د. كفاح الكسار، عضو الهيئة الإدارية في الجمعية الطبية الإسلامية الأستاذ محمد هوشر، أعضاء المجلس البلدي وعدد من الفعاليات.

بعد كلمة ترحيبية للمشرف على المركز فراس المصري، تحدث هوشر مرحباً بالحضور شاكرًا «باسم الجمعية الطبية المجلس الدنماركي على خدماته وما قدمه لهذا المركز وكل مركز، والوقوف إلى

احتفال الناشئة في ذكرى الهجرة النبوية



وذلك يوم السبت في ٢٠١٦/١٠/١ في مركز الدعوة - عائشة بكار. وقد شارك بالنشاط ما يقارب مائة فتاة. تضمن البرنامج مسرحية تروي قصة الهجرة، وألعاباً متنوعة، بالإضافة إلى أشغال يدوية.

إحياءً لمناسبة رأس السنة الهجرية الجديدة ١٤٣٨، نظم قسم الناشئة في جمعية النجاة الاجتماعية - بيروت نشاطاً لطالبات دورات «تاج من نور» القرآنية تحت عنوان: «من هنا بدأ مشوار أمتنا»

محاضرة عن الهجرة - صبايا ٢٠١٦



أقام نادي صبايا في جمعية النجاة الاجتماعية - بيروت، محاضرة بعنوان «التخطيط في رحلة الهجرة إلى يثرب» لطالبات القسم الثانوي، وذلك صباح يوم الثلاثاء ٢٠١٦/١٠/٤ في ثانوية الإيمان النموذجية. ألقى المحاضرة الأخت أسماء البريدي، وتكلمت فيها عن عظيمة الرسول ﷺ في وضع الخطة المناسبة لكل مرحلة من مراحل الهجرة. كما تم تكريم الطالبة «ريم فاعور» من الصف الثالث ثانوي

(علوم حياة) لختها حفظ القرآن الكريم، ثبته الله ونفعها ونفع المسلمين بها.

لنعاقب الطراس.. والآخريين!

بقلم: أواب إبراهيم

منذ توقيفه عشية عيد الأضحى، كان واضحاً أن قضية الدكتور بسام الطراس لن تمر على خير، وأن معاودة إطلاق سراحه كانت مجرد «تنفيسية» أشرف على توليفها وزير الداخلية لامتناص التوترا الذي حصل. ولإدراك السقف الذي يمكن أن تصل إليه الأمور عند معاودة توقيفه، فقد كان واضحاً أن السم الذي امتلأت به وسائل الإعلام حول المفتي الطراس والمعلومات التي نشرتها حوله، وتخصيص مقدمات النشرات الإخبارية والتقارير المضربة عن الرجل لم تحصل باجتهاد تحريري من إدارة هذه الوسائل الإعلامية ولا بفضل نشاط مراسليها، بل استناداً إلى خبريات على شكل معلومات خاصة سرّبتها الأجهزة الأمنية عمداً إلى وسائل الإعلام المقربة منها، بهدف تشويه صورة المفتي الطراس وإيجاد جو ضاغط حوله، بما يجعل مسألة إعادة توقيفه أمراً متوقّعا ومنظّراً، وهو ما حصل فعلاً. لم تبق إلا أحداث ١١ أيلول لم يتهم بها الدكتور بسام الطراس، وربما لو سبق للرجل يومها السفر إلى الولايات المتحدة لكان حكماً أحد المتهمين المفترضين بهذه الأحداث.

رغم كل التهويل والتهم والروايات التي حيكت حول المرّي الطراس، ورغم أطنان الأقاويل التي ألصقت به، فقد أجمع المفترضون أنه لم يثبت على الشيخ الطراس أي دور في أي تجرير أو جريمة وقعت على الأراضي اللبنانية، وهو ما أكده مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، الذي ادعى على الشيخ الطراس بجرم الانتماء لتنظيم «داعش» من خلال التواصل مع أشخاص في التنظيم.

لن ناقش ادعاء المحكمة، ولن أحاول تفضيده أو إنكاره أو محاولة تبرئة المفتي الطراس منه، رغم أنه لا يمت إلى العقل والمنطق بصلة. وسأفترض صحة أن سماحة المفتي الشيخ الدكتور المرّي بسام الطراس ينتمي لتنظيم إرهابي، رغم أن عقل الرجل يزن عقول قيادة تنظيم داعش مجتمعيين، لكن رغم ذلك سأفترض صحة هذا الادعاء. لكن، ألا يدعو للضحك توقيف رجل لانتمائه لتنظيم إرهابي دون أن يقدم على ارتكاب أي جرم على الأراضي اللبنانية أو خارجها، في الوقت الذي ترتكب على الأراضي اللبنانية جرائم كل يوم؟ ألا يدعو للسخرية أن تتخلى الأجهزة الأمنية عن دورها في ملاحقة المجرمين من القتل والسارقين وتجار المخدرات والفاستدين والزعران والشبيحة ومن يحملون السلاح ويخوفون به اللبنانيين، لتتفرغ لرصد ومتابعة ومراقبة الدكتور بسام الطراس والبحث في تاريخه وحاضره ومستقبله عن زلة من هنا أو هفوة من هناك للإطباق عليه وتنفيذ أقصى العقوبات بحقه؟ ألا تخجل هذه الأجهزة من نفسها وهي تلاحق رجل فكر وعقل وإدارة لانتمائه لتنظيم إرهابي، في الوقت الذي تجلس فيه القرفصاء وهي تراقب الميليشيات المسلحة وهي تتواصل على الملأ مع تنظيمات إرهابية وتساند نظاماً مجرماً وتقتل شعباً لا ذنب له سوى المطالبة بالحرية والكرامة؟ ألا تشعر الأجهزة الأمنية بالخجل وهي تسمع أحدهم يتحدثها عبر وسائل الإعلام أن تقترب منه أو من القرية التي يقطن فيها، ويهدد رجالها بقطع أرجلهم وأيديهم إذا فكروا بالاقتراب من أحد مناصريه، فتهمل كل ذلك وتنشغل بتوقيف رمز من رموز شريحة واسعة من المسلمين؟

ألا تشعر المرجعية السياسية والدينية للشيخ بسام الطراس بالخرج حين تصمت عن توقيف رجل يفترض أن تكون ظهره وسنوده وداعمة له، وهي تشاهد وتسمع كل يوم عن ارتكاب جرائم وتقايس الأجهزة الأمنية عن ملاحقة مرتكبيها؟

نتمنى على الأجهزة الأمنية والقضائية أن تحاسب الشيخ بسام الطراس على ما فعل، وأن تنزل به أشد العقوبات إذا استحق ذلك، لكن قبل ذلك على هذه الدولة من أكبر رأس فيها أن يعيدوا ترتيب أولوياتهم، ويعيدوا حساباتهم، وأن يقوموا بدورهم في حفظ أمن الوطن والمواطن، وملاحقة الذين لم يتركوا هيبة لجيش ولا ثقة بقضاء، الذين يقتلون ويسرقون وينهبون ويعتدون على كرامات وأرزاق مواطنين على الأراضي اللبنانية. ■

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١	
	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	١٤	١٥	١١	٥	٤٢	٦	٢٤	١٢	٣٨	٣	٠٥	٢٧
الأحد	١٥	١٦	١١	٥	٤٣	٦	٢٣	١٢	٣٧	٣	٠٤	٢٥
الاثنين	١٦	١٧	١٢	٥	٤٤	٦	٢٣	١٢	٣٦	٣	٠٣	٢٤
الثلاثاء	١٧	١٨	١٣	٥	٤٤	٦	٢٣	١٢	٣٥	٣	٠٢	٢٣
الأربعاء	١٨	١٩	١٤	٥	٤٥	٦	٢٣	١٢	٣٤	٣	٠١	٢٢
الخميس	١٩	٢٠	١٤	٥	٤٦	٦	٢٣	١٢	٣٣	٣	٠٩	٢١
الجمعة	٢٠	٢١	١٥	٥	٤٧	٦	٢٢	١٢	٣٢	٣	٠٨	٢٠



كلية طيبة

التطرف العلماني يدعم نشوء «التطرف الإسلامي»

الغراء ألا يخلطوا بين حرية الرأي التي تعتمد الدراسات والبحوث الموضوعية وليس «استثارة» المسلمين بنظريات مشبوهة وأحقاد تاريخية لم تتمكن من تقويض عالمية هذا الدين ودخول المئات من الأوروبيين والأميركان في دين الله أفواجا الأمر الذي يغيظ الصهيونية العالمية وأذناؤها في بلادنا من العلمانيين والشيوعيين وغيرهم.

ولعل من أشنع المواقف التي تتصدى لهذا الدين ما نراه من الحكام العرب والمسلمين الذين حفل تاريخهم بالاعتداء على الشباب المؤمن وزجهم في سجون السلطة ليدوقوا أبشع أنواع العذاب لأنهم قالوا ربنا الله.

من هنا نرى هؤلاء المظلومين المقهورين يتعاهدون على خلع رداء الطيبة و«الأوادمية» ليتصدوا لهؤلاء الحكام الجبارين بشتى السبل حتى يطيحوا حكام الضلالة والفساد.

على أنه ينبغي هنا أن نستذكر نشوء ظاهرة المتطرفين الذين أسأوا إلى الإسلام بتكفيرهم من ليسوا على نهجهم. وهنا نرى دور المخابرات الأوروبية والأميركية التي لا نبرتها من تهمة العناية بهم ودفعهم لإثارة الشغب والحروب والافتتال بين المسلمين.

إن مقتل الصحافي الأردني ناهض حتر أشاع في الملأ موجة من الاستنكار والتنديد بقاتله والغمز من قناة هذا الدين، رغم أن التحقيقات أكدت عدم انتمائه للحركة الإسلامية، ما يؤكد رفض المسلمين للتطرف والتعصب واستنكارهم للحرب الشعواء التي تشنها بعض الأنظمة العربية على الشباب المؤمن الأمر الذي يسر الكيان الصهيوني ويرضي أعداء هذا الدين فيما ليسوا منهم. وكان على المدعين بالحرية الفكرية أن يستنكروا حملات التضييق واعتقال الشباب المؤمن، إذا كانوا حقا يقدسون حرية الفكر والرأي. ■

عبد القادر الاسمر

كثيرة هي الأحداث التي تعمّ الوطني العربي وتعمل فيه شردمة وتصعدا وتفرقة. وتحفل وسائل الإعلام المختلفة بأخبار اليمن «التعيس» واشتباكات الاخوة في ليبيا، وعمليات ابادة الشعب السوري بإشراف مباشر من روسيا التي تضيق على سكان حلب بالمواد الغذائية والطبية وتنادي في دستورها واعلامها عن دعم الشعوب المستضعفة أو تلك الخاضعة لنظام حكم دكتاتوري.

وبات واضحاً المؤامرة المذهبية في العراق الذي ياسره عملاء ايران وينفذ مخطط «الهلال الشيعي» الذي لن يتحقق في رأي قاداته إلا بإضعاف السنة وترويضهم على الانعان لمقررات قاداته وإلا أصبحوا نهياً للحشد الشيعي والحرس الثوري الطائفية وسائر المنظمات.

ولابأس الآن في أن نخلى عن هذه المصائب التي تلف العراق وسوريا واليمن وليبيا وأن نضرب صفحا عما يجري في لبنان من «اشتباكات» كلامية تكاد تفجر الوضع الأمني وتبقي الحكومة معطلة والبرلمان مؤجلاً ورئيس جديد طال انتظاره، وليس في الأفق ما يشير إلى انتخابه.

إذا سننحّي هذه القضايا لننتوقف أمام اغتيال الصحافي الأردني ناهض حتر على يد شباب أردني أزعجه كما أزعج سائر الأردنيين والعرب المسلمين بنشره صورة كاريكاتورية تمس الذات الالهية والملائكة وحقيقة الجنة بإبراز «داعشي» بين الحسان في الجنة يملي طلباته على ذي الجلالة والملاك جبريل بترتيب الغرفة واحضار المزيد من الحور العين.

هنا نسارع إلى القول إننا ضد أي عملية اغتيال مهما كانت الاسباب، مثلما استنكرنا من قبل اغتيال رسام الكاريكاتور الفرنسي الذي رسم الرسول الكريم بأبشع صور في صحيفة شارلي ابيدو.

ولقد بات على هؤلاء المتطاولين على الدين الإسلامي ورسوله المبجل وقرآنه الكريم والشريعة الإسلامية